

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة 12

الاثنين، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد باولواوسكاس (ليتوانيا)

افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

بنود جدول الأعمال من 90 إلى 108 (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيه

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر الأعضاء بأن اللجنة الأولى ستجتمع اليوم طوال اليوم. وفي هذا الصدد، سيكون بوسع الوفود الراغبة في ممارسة حق الرد أن تفعل ذلك في نهاية جلسة بعد ظهر اليوم.

وفقاً لبرنامج العمل، ستستمع اللجنة أولاً إلى إحاطة يقدمها رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بمواصلة النظر في مسائل التحقق من نزع السلاح النووي، السيد يورن أوزموندسن، ممثل النرويج، الذي أرحب به ترحيباً حاراً.

وبعد الاستماع إلى السيد أوزموندسن، سنتنقل اللجنة إلى أسلوب غير رسمي لإتاحة الفرصة للوفود لطرح الأسئلة. وبعد ذلك مباشرة،

ستستأنف الجلسة العامة الرسمية للسماح للجنة بمواصلة مناقشتها المواضيعية في إطار مجموعة "الأسلحة النووية". واسمحوا لي أن أذكر الأعضاء بأنه لا يزال لدينا 73 متكلماً في إطار تلك المجموعة، وأننا، مرة أخرى، سنعقد أيضاً جلسة بعد ظهر اليوم.

تستمع اللجنة الآن إلى إحاطة يقدمها السيد يورن أوزموندسن.

السيد أوزموندسن (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة للجنة الأولى بشأن عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بمواصلة النظر في مسائل التحقق من نزع السلاح النووي، الذي اختتم عمله في آيار/مايو. في هذه الإحاطة، سأركز على طرائق عمل فريق الخبراء الحكوميين، وكيفية قيامه بعمله وتقريره النهائي (انظر A/78/120)، الذي تم اعتماده بتوافق الآراء.

دعونا نبدأ بالطرائق. أنشأ الأمين العام فريق الخبراء الحكوميين عملاً بالقرار 50/74، الذي حدد معايير عمله. وتشكل الفقرة 6 من القرار التوجيه الأساسي لفريق الخبراء الحكوميين الذي يطلب منه

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وفيما يتعلق بالمسائل التي ناقشها الفريق، وفر القرار 50/74 للفريق بعض التوجيهات، ولكن في الوقت نفسه كان لديه الحرية في اختيار ما سيناقش من مسائل. ويشير القرار صراحة إلى مفهوم فريق الخبراء العلميين والتقنيين باعتباره مسألة ينبغي النظر فيها، بدون المساس بالمواضيع الأخرى ذات الصلة التي قد يقرر الفريق النظر فيها. ويشير القرار إلى مجال قد يرغب الفريق في التفكير فيه؛ وعلى وجه التحديد، فإن الفقرة 4 "ترحب بالجهود الرامية إلى بناء القدرات في مجال التحقق من نزع السلاح النووي".

واستفاد الفريق من الدورة الأولى لتحديد المسائل التي سيعمل بشأنها، والتي يمكن تصنيفها في ثلاث فئات رئيسية: المسائل المفاهيمية، وبناء القدرات، ومفهوم فريق الخبراء العلميين والتقنيين. وتم تسليط الضوء على قضايا النوع الاجتماعي والشباب والتنقيف باعتبارها قضايا شاملة للمناقشة. وقد تمت مناقشة هذه القضايا خلال دورتنا الثانية والثالثة، وهو ما أصبح الأساس لمشروع التقرير الذي تمت مناقشته في الدورة الرابعة. كما التزم الخبراء بالعمل فيما بين الدورات من خلال ورقات العمل، وسعدت للغاية برؤية الخبراء يصعدون أيضاً عدة ورقات مشتركة. وأصبحت ورقات العمل بالفعل المحرك لعمل فريق الخبراء الحكوميين. لقد أصبحت مسارات للبحث عن المواقف التي يمكن أن تحظى بتوافق الآراء وتساعد على تركيز مناقشات الفريق. وفي الدورة الرابعة والأخيرة للفريق، المعقودة في الفترة من 15 إلى 19 أيار/مايو، اعتمد الفريق تقريره النهائي بتوافق الآراء.

وكان من المهم الاعتراف في التقرير بوجود وجهات نظر مختلفة بشأن كيفية المضي قدماً في العمل بشأن التحقق من نزع السلاح النووي. وكان الفريق يدرك أيضاً أن مناقشاته لم يكن المقصود منها الحكم مسبقاً على أي مفاوضات أو اتفاقات في المستقبل. وبالتالي فإن التقرير شامل؛ فهو يعكس ما اتفق عليه الفريق وكذلك مناقشاته. وكان هناك اتفاق عام على أنه ينبغي للفريق أن يناقش المسائل المفاهيمية، وبالتالي تسنى إيجاد قدر أكبر من التقارب في تلك المناقشات. وفيما يتعلق بالجانب العملي من العمل بشأن التحقق من نزع السلاح النووي، كان من الواضح أن هناك وجهات نظر أكثر تبايناً بشأن هذا الموضوع؛

"مواصلة النظر في مسائل التحقق من نزع السلاح النووي، ومنها على سبيل المثال مفهوم فريق الخبراء العلميين والتقنيين، وعلى أن يستند في ذلك إلى تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي وإلى آراء الدول الأعضاء."

ولذلك من المهم تسليط الضوء على أن فريقنا من الخبراء الحكوميين كان فريق الخبراء الحكوميين الثاني المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي. ونظر فريق الخبراء الحكوميين الأول في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي وعمل في الفترة بين عامي 2018 و 2019. وتضمن تقريره التوافقي لعام 2019 (انظر A/74/90) سبعة مبادئ وسبعة استنتاجات عامة. وقد تم تكليف فريقنا بالبناء على ذلك التقرير وآراء الدول الأعضاء بشأنه الواردة في الوثيقة A/75/126. لقد تأخر عمل فريقنا من الخبراء الحكوميين بسبب الجائحة؛ وبعد ذلك، عقد دورتين في عام 2022 ودورتين في عام 2023، جميعها في جنيف، بما يتماشى مع القرار 515/76، الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2021. وبصفتي رئيساً للفريق، تم تكليفي أيضاً بموجب القرار 50/74 بتنظيم اجتماعين تشاوريين غير رسميين فيما بين الدورات في نيويورك لإطلاع الدول الأعضاء على آخر المستجدات بشأن عمل الفريق وتلقي مساهماتها للخبراء. وعقد هذان الاجتماعان بعد الدورتين الأولى والثالثة.

وبالانتقال إلى عمل الفريق، لتحقيق أقصى استفادة من الوقت في الفترة التي سبقت دورته الأولى، قمت، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ووكالة ويلتون بارك، بتنظيم جلسات إحاطة افتراضية غير رسمية عبر الإنترنت وتبادل للأفكار بشأن التحقق من نزع السلاح النووي استعداداً للبدء الرسمي لفريق الخبراء الحكوميين؛ وعقدنا أيضاً اجتماعاً غير رسمي رابعاً قبل دورته الأخيرة. في بداية الدورة الأولى، انتخبتني فريق الخبراء الحكوميين رئيساً وأقر جدول أعماله وأساليب عمله. وقبل كل دورة، اعتمد الفريق برنامج عمل لتلك الدورة. وكان عمل الفريق يستند إلى توافق الآراء.

عملية التحقق من نزع السلاح النووي. وأرحب بشدة بمشاركة الفريق في تلك المناقشات أيضاً.

ويعرض التقرير 21 استنتاجاً، معظمها - 14 منها - كانت بالاتفاق بين أعضاء الفريق. غير أنه تمت إضافة سبع نقاط لتجسيد النطاق الكامل للمناقشات. جميع استنتاجات البيانات كانت بتوافق الآراء، في حين تعكس استنتاجات المناقشة المواقف المتباينة للفريق. ويقدم التقرير أيضاً خمس توصيات، وقد سررت أن أرى، بشكل عام، أن هناك اتفاقاً قوياً داخل الفريق على مواصلة العمل بشأن التحقق من نزع السلاح النووي. وقد عقد مؤتمر نزع السلاح بالفعل اجتماعاً واحداً بشأن التقرير، تم تنظيمه تحت الرئاسة الألمانية، في 15 آب/أغسطس 2023.

وبالنظر إلى فريقي الخبراء الحكوميين معاً، أعتقد أن توصل الاثنين إلى تقريرين توافقيين إشارة قوية تدل على إمكانية تحقيق اتفاق وتقارب بشأن هذا الموضوع. وأعتقد أيضاً أن فريقي الخبراء الحكوميين قد وضعوا أساساً مفاهيمياً قوياً لمزيد من العمل بشأن التحقق من نزع السلاح النووي في سياق متعدد الأطراف.

وأخيراً، أود أن أعرب عن بالغ التقدير لجميع الخبراء في الفريق. لقد انتهوا إلى عدد كبير من ورقات العمل وشارك جميع الخبراء أيضاً بطريقة بناءة وجماعية، وأظهروا التزاماً قوياً باختتام عملنا بنجاح. ولم يكن لفريق الخبراء الحكوميين القيام بعمله بدون الكفاءة المهنية العالية والدعم من مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وأود أن أسلط الضوء بشكل خاص على عمل سيلفيا ميركوليانو من مكتب شؤون نزع السلاح، وكذلك جيمس ريفيل وأندرياس بيرسبو، اللذين عملاً كمستشارين من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. كما أشكر زميلي من وزارتنا، يون غرانه هيتلاندر، على دعمه القيم لهذه العملية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أوزموندسن على إحاطته الشاملة.

وتمشياً مع الممارسة المتبعة في اللجنة، سأعلق الجلسة الآن لإتاحة الفرصة للوفود لإجراء مناقشة تفاعلية للإحاطة التي استمعنا إليها للتو من خلال جلسة أسئلة وأجوبة غير رسمية.

وبناء على ذلك، فإن هذا الجزء من التقرير يعكس إلى حد كبير وجهات النظر المختلفة التي تم الإعراب عنها.

ويتكون التقرير من ثلاثة أقسام: مقدمة قصيرة، وقسم شامل عن المسائل التي ناقشها الفريق، وأخيراً الاستنتاجات والتوصيات. ويستند القسم الثاني إلى هيكل المناقشات داخل الفريق، وأود أن أبدأ بإلقاء الضوء على القسم الثاني؛ ألف، "الاعتبارات العامة"، التي كان هناك اتفاق بشأنها. واتفق الفريق أيضاً على تعريف عملي للتحقق من نزع السلاح النووي لتوجيه عمله وتوصل إلى قدر من التقارب العام بشأن أهداف ومقاصد التحقق من نزع السلاح النووي، والترتيبات المؤسسية وإدارة ونطاق التحقق من نزع السلاح النووي.

ومع ذلك، فقد أجرى الفريق مناقشة واسعة النطاق بشأن تلك العناصر، وتم إعداد عدة ورقات عمل تبحث في كيفية تقسيم عملية التحقق من نزع السلاح النووي بطريقة تيسر إدارتها. وقد تمت مناقشة ذلك باعتباره سياقات وتدابير للتحقق من عملية نزع السلاح النووي. كما أجرى الفريق مناقشة مستفيضة بشأن العمل على التجارب السابقة وتطوير القدرات. كما ناقش الفريق مسألة بناء القدرات مناقشة واسعة النطاق. ويغطي التقرير المناقشات حول الاعتبارات العامة والنهج الإقليمية وقيمة التدريبات واستدامة التمويل.

وفيما يتعلق بمفهوم فريق الخبراء العلميين والتقنيين، واصل الفريق البناء على العمل الذي قام به فريق الخبراء الحكوميين الأول وواصل تطوير هذه المناقشة. ويعكس التقرير مناقشة موضوعية تركز على أهداف فريق الخبراء العلميين والتقنيين، والولاية التي يمكن تكليفه بها وطرائق عمله. وحتى إن لم يكن هناك إجماع في هذه المرحلة على قيمة فريق من الخبراء العلميين والفنيين، فإن الاهتمام والدعم لهذا المفهوم واسع النطاق وأنا على اقتناع بأن المناقشات بشأن فريق محتمل كهذا سوف تستمر.

وناقش الفريق أيضاً القضايا الشاملة المتعلقة بالتحقق من نزع السلاح النووي، والقضايا الجنسانية، والشباب والتتقيف، وأجرى مناقشات وعروضاً مخصصة بشأن أهمية المنظور الجنساني في

والدخول في حوار مع الولايات المتحدة بشأن الاستقرار الإستراتيجي ومعاهدة تخلف معاهدة ستارت الجديدة.

وندين استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تطوير برامجها غير القانونية والمزعزعة للاستقرار للأسلحة النووية والقذائف التسيارية وغيرها من منظومات الإيصال، بما في ذلك العدد القياسي لعملياتها لإطلاق القذائف التسيارية. إن سعيها للحصول على أسلحة الدمار الشامل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن يزيد التهديد النووي لنا جميعا ويجب التعجيل بالتصدي له.

وإننا نحث إيران على العودة من دون تأخير إلى الدبلوماسية والتنفيذ الكامل لجميع التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. إن الحالة الراهنة لتطوير برنامج إيران لتخصيب اليورانيوم وأنشطتها للبحث والتطوير في المجال النووي تبعث على قلق متزايد. وإننا نشيد بولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجهودها الحاسمة ونواصل دعمها الكامل، ونحث إيران على إتاحة إمكانية الوصول غير المقيد لجميع موظفي الوكالة.

وإذا أردنا تحقيق تقدم، فلا يسعنا تجاهل البيئة الأمنية الدولية أو إغفال القيود التي قد تفرضها. وعلينا أن نمضي قدما بشكل تعاوني وبسبل تحد من المخاطر، وتبني الثقة، وتعزز التحقق والامتثال، بغية تحقيق المزيد من التخفيضات في الأسلحة النووية. ويجب الحفاظ على سجل عدم استخدام الأسلحة النووية على مدى 78 عاما، ويجب المضي قدما في الخفض المستمر منذ 40 عاما في الترسانات النووية على الصعيد العالمي، لا عكس مساره. ويجب أن نتغلب على الجمود في مؤتمر نزع السلاح وأن نبدأ المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وريثما يتم وضع الصيغة النهائية لمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ندعو الدول التي تمتلك أو تنتج مواد انشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى إلى إعلان وقف اختياري لإنتاجها والتقييد به.

ونجدد دعوتنا جميع الدول المتبقية المدرجة في المرفق 2 إلى التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بدون تأخير،

عُقدت الجلسة الساعة 10/15 واستؤنفت الساعة 10/25.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تواصل اللجنة الآن مناقشتها المواضيعية في إطار مجموعة "الأسلحة النووية".

قبل أن أعطي الكلمة للوفود، أود أن أذكر جميع الوفود بأن البيانات التي يُدلى بها خلال الجزء المواضيعي من الدورة مُحدّدة بخمس دقائق لتلك التي يُدلى بها بالصفة الوطنية وسبع دقائق للبيانات التي يُدلى بها باسم عدة وفود.

السيد لارسن (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): يُشرفني أن أخذ الكلمة باسم إستونيا، ألمانيا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلغاريا، بولندا، تركيا، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، رومانيا، سلوفينيا، الجمهورية السلوفاكية، السويد، فنلندا، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، النرويج، هنغاريا، مملكة هولندا، اليابان، اليونان، وبلدي أستراليا.

إن بلدانا تتفق في الشعور بالقلق من المخاطر النووية المتزايدة في البيئة الأمنية الدولية الراهنة الحافلة بالتحديات. ونحن نشاطر الرؤية المتمثلة في عالم أكثر أمنا وخال من الأسلحة النووية، ونلتزم بالنهوض بجدول أعمال واقعي وعملي من أجل بلوغ ذلك الهدف. ويأخذ نهجنا لنزع السلاح النووي في الاعتبار البيئة الأمنية الدولية، من دون إغفال المخاطر التي تُشكلها الأسلحة النووية. وهو يركز على وعي شديد بالعواقب الإنسانية والبيئية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية. لقد كان دائما ولا يزال من مصلحة البشرية ألا تُستخدم الأسلحة النووية مرة أخرى أبدا.

إن الحرب العدوانية الوحشية وغير القانونية التي تشنها روسيا على أوكرانيا، وخطابها النووي الخطير وهجماتها على البنية التحتية النووية المدنية وحولها، قد هزت النظام العالمي القائم على القواعد. وإننا نشيد بالدور الحاسم الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ظل ظروف صعبة فيما يتعلق بمحطة زابوريجيا للطاقة النووية.

ويساورنا القلق إزاء تعليق روسيا المزعوم لمشاركتها في معاهدة ستارت الجديدة. ونحث روسيا على العودة فورا إلى الامتثال للمعاهدة

دولية بشأن هذا الموضوع ومن خلال الزيارات إلى هيروشيما وناغازاكي، ونعتقد أن مواصلة المناقشات لا يزال له ما يبرره ونحن نتقدم نحو هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونرحب أيضا بزيادة الاهتمام باحتياجات المجتمعات المحلية المتضررة من الاستخدام النووي أو التجارب النووية، ونُسلّم بأهمية التعاون الدولي في التصدي للضرر الذي سببه الاستخدام النووي والتجارب النووية. ويشمل ذلك الاعتراف بوجود آثار مادية واجتماعية وعاطفية وبيئية واقتصادية غير متناسبة لاستخدام الأسلحة النووية واختبارها على النساء والشعوب الأصلية والمجتمعات ذات الدخل المنخفض.

وتتيح لنا اللجنة الأولى فرصة لتبادل الآراء بشأن التحديات القائمة والفرص المتاحة لإحراز تقدم وإجراء تقييم صريح لما يمكننا القيام به بشكل جماعي للنهوض بأهدافنا المشتركة لعدم الانتشار ونزع السلاح على نحو يُعزِّبنا من إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن على استعداد للتعاون مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، واضعين ذلك الهدف نصب أعيننا.

السيد داميكو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخطب اللجنة بالنيابة عن أستراليا، ألمانيا، آيسلندا، إيطاليا، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تشيكيا، جمهورية كوريا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، فنلندا، كرواتيا، كندا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، نيوزيلندا، هنغاريا، مملكة هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان، وبلدي، البرازيل. ويتناول بياننا العمل المتعلق بالتحقق من نزع السلاح النووي.

إننا نشيد باختتام عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بمواصلة النظر في مسائل التحقق من نزع السلاح النووي، الذي أسفر عن تقرير جوهرى بتوافق الآراء (انظر A/78/120) يُوفّر لنا، إلى جانب تقرير فريق الخبراء الحكوميين لعام 2019 المكلف بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي (انظر A/74/90)، أساسا مفاهيميا متينا للمضي قدما بالعمل العملي بشأن التحقق من نزع السلاح النووي في سياق متعدد الأطراف.

ونحث جميع الدول على الامتناع عن أي أعمال من شأنها أن تقوض هدف المعاهدة وغرضها. ونشعر بقلق عميق إزاء التعليقات التي أدلت بها روسيا مؤخرا في ذلك السياق. لقد أيّدت جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التزاما بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية؛ بيد أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل مسؤولية خاصة، على النحو المبين في المادة السادسة من المعاهدة. ورحّبنا بالبيان الذي أصدره الأعضاء الخمسة الدائمون لمجلس الأمن في كانون الثاني/يناير 2022، والذي أيّدوا فيه المبدأ القائل بأن الحرب النووية لا غالب فيها ويجب عدم حوضها على الإطلاق. ومما يبعث على القلق البالغ أن روسيا أعقبت ذلك البيان بالشروع في حربها العدوانية ضد أوكرانيا واستخدام خطاب نووي خطير. وإننا ندعو روسيا إلى وقف أعمالها التي تبعدنا أكثر عن هدفنا المشترك.

ويتوقع العالم من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بالتزامها من خلال اتخاذ خطوات ملموسة، بما في ذلك اتخاذ تدابير محددة فورية للحد من المخاطر تستند إلى الالتزامات السابقة وترتكز بقوة على هدف منع العواقب الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية. ومع أن هذه التدابير ليست بديلا عن العمل المتعلق بنزع السلاح، فإنها قد تجلب منافع أمنية حقيقية وتُمثّل خطوة نحو نزع السلاح. وإننا نرحب بالمناقشات الجوهرية والبناءة جدا بشأن تحسين الإبلاغ والمساءلة التي أجراها الفريق العامل المعني بتعزيز عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واللجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2026 في دورتها الأولى. ونُقدّر أيضا جهود بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية لزيادة شفافيتها فيما يتعلق بالمذاهب والأسلحة النووية التي تمتلكها وندعو الدول الأخرى إلى أن تحذو حذوها.

ونرحب بالتقرير الذي اتخذه فريق الخبراء الحكوميين بتوافق الآراء لمواصلة النظر في مسائل التحقق من نزع السلاح النووي (انظر A/78/120)، ونشجع الدول على مواصلة العمل بشأن تلك المسائل وبشأن مفهوم اللارجعة. وإننا نرحب بزيادة التركيز الدولي على العواقب الإنسانية للأسلحة النووية، كما يتضح من عقد أربعة مؤتمرات

السيد غانو (بوركينيا فاسو) (تكلم بالفرنسية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية نيجيريا الاتحادية باسم مجموعة الدول الأفريقية والبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.11).

وعلى سبيل الاقتباس من كلمات الرئيس أيزنهاور، الرئيس الرابع والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية، قبل 70 عاما، أود أن أقول إن وجود الأسلحة النووية ينطوي على خطر جسيم على العالم حتى أنه يجب باستمرار الإمكانات الهائلة للذرة من أجل السلام. ويجب ألا تبقى كلماته التي مهدت الطريق لإنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية مجرد حقيقة تاريخية؛ بل يجب أن تتحوّل إلى حقيقة كاملة ومطلقة. والواقع أن الاستخدام السلمي للعلوم والتكنولوجيا النووية يمكن أن يعود بمنافع كبيرة على البشرية. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، يود بلدي أن يُشدد على أنه ما من شيء ينبغي أن يعوق حصول البلدان النامية على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية أو التعاون الدولي تحقيقا لتلك الغاية، لا سيما في إطار برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

غير أن هذا الحق في الاستخدام السلمي يجب أن يقترن بشرط اعتماد تدابير كافية للسلامة والأمن النوويين للحيلولة دون خطر وقوع حوادث أو تحويل الاستخدام عن وجهته. فالإرهاب النووي يُشكّل خطرا حقيقيا، ولا يزال بلدي مقتنعا بأن وضع وصون معايير عالية للسلامة والأمن النوويين يجب أن يكونا شرطين أساسيين للاستخدام الأمثل للعلوم والتكنولوجيا النووية.

إن الجمود الذي وصلت إليه المفاوضات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية وعدم إحراز أي تقدم ملموس بشأن تخفيض الترسانات النووية سبب مشروع يبعث على القلق. وفي هذا الصدد، يود بلدي أن يعيد التأكيد على قلقه البالغ من التهديد المستمر الذي تُشكّله الأسلحة النووية التي لم تعد هناك حاجة إلى إثبات أضرارها المدمر على البشرية. وبعد غياب دام 13 عاما، انتخب بلدي مؤخرا لعضوية مجلس محافظي الوكالة للفترة 2023-2025 في المؤتمر العام السابع والستين للوكالة، الذي عقد

ولدى فريق الخبراء الحكوميين الأخير ولاية للنظر في مسائل نزع السلاح النووي، بما في ذلك مفهوم فريق الخبراء العلميين والتقنيين. ولقد شعرنا بالتفاؤل من عمق المناقشات بشأن تلك المسألة، على النحو الوارد في التقرير الذي صدر بتوافق الآراء وفي العديد من ورقات العمل التي تم إصدارها، والتي ستكون نقاطا مرجعية مفيدة في المضي قدما بذلك العمل. ونتشاطر الاقتناع بأنه ينبغي للمجتمع الدولي الآن أن يحرز تقدما بشأن فكرة إنشاء هذا الفريق. ويوفر عمل فريق الخبراء الحكوميين أساسا متينا يمكن البناء عليه، إلى جانب الخبرات والمبادرات السابقة والحالية الأخرى العاملة بشأن الجوانب العملية للتحقق من نزع السلاح النووي.

ومن شأن إنشاء فريق من الخبراء العلميين والتقنيين معني بالتحقق من نزع السلاح النووي أن يجلب منافع عملية فريدة دعما للهدف الطويل الأجل المتمثل في نزع السلاح النووي. وسيمكّن إنشاء فريق من الخبراء العلميين والتقنيين الدول من العمل على نحو تعاوني بشأن التحقق من نزع السلاح النووي في إطار متعدد الأطراف. وللمضي قدما، نعتقد أن بعض الأهداف الأساسية لهذا الفريق يمكن أن تتمثل في تقييم المعارف المتعلقة بالتحقق من نزع السلاح النووي، والمستمدة من المبادرات السابقة والجارية بشأن التحقق من نزع السلاح النووي أو المجالات ذات الصلة؛ وتحديد التحديات التقنية في التحقق من نزع السلاح النووي من حيث التكنولوجيات والمنهجيات والإجراءات؛ وتمكين الدول من المشاركة على أساس طوعي في المناقشات التقنية المتعلقة بالتحقق من نزع السلاح النووي داخل منظومة الأمم المتحدة؛ وطمأنة المجتمع الدولي بأن الدول تُركّز على تلك المسألة.

وسعيًا إلى إنشاء فريق من الخبراء العلميين والتقنيين، ندعو جميع الدول الأعضاء المهمة إلى الدخول في حوار غير رسمي بشأن تلك المسألة. وتقف حكومتا البرازيل والنرويج على أهبة الاستعداد لتيسير هذه المداولات. وستتمثل الاعتبارات الرئيسية للمضي قدما في توضيح الهدف وتحديد ولاية وطرائق هذا الفريق.

واستمرار أطراف في الدعوة إلى الاحتفاظ بالأسلحة النووية والتهديد بها واستخدامها وسيلة للإكراه.

إن من واجبنا أن نتجنب العواقب الإنسانية الكارثية التي قد تتجم عن تفجير عرضي أو متعمد للأسلحة النووية. ولا يمكننا أن نفكر بطريقة مجردة، كما يفعل أولئك الذين يتشبثون بتلك الأدوات المروعة. نحن نتحدث عن مئات الآلاف من الوفيات الفورية والأضرار غير القابلة للإصلاح على الصحة والنظم الإيكولوجية.

ولا تملك الغالبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة أسلحة نووية ولم يؤسسوا أمنهم عليها. وتمتثل غالبية الدول امتثالا تاما لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأخذ بعضها أيضا على عاتقه التزامات إضافية من خلال الانضمام إلى المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية وفي الآونة الأخيرة من خلال معاهدة حظر الأسلحة النووية.

ونشيد بالأمين العام غوتيريش لتوجيهه الانتباه إلى ضرورة القضاء على الأسلحة النووية باعتباره إجراء ضروريا في الخطة الجديدة للسلام. إن وجود الأسلحة النووية جزء من مشاكلنا الحالية، وليس جزءا من الحل.

وسيتأسر بلدي بإحساس كبير بالمسؤولية الاجتماع الثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية الذي سيعقد في نيويورك في الفترة من 27 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر. وندعو جميع أعضاء الأمم المتحدة الذين لم يصبحوا بعد أطرافا في المعاهدة إلى المشاركة بصفقتهم مراقبين.

ونيابة عن ائتلاف البرنامج الجديد، فإننا نقدم مشروع القرار A/C.1/78/L.33 المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي". ويتمثل الهدف الرئيسي لمشروع القرار، كما يوحي الاسم، في لفت الانتباه إلى ضرورة التعجيل بتنفيذ التعهدات والالتزامات في مجال نزع السلاح بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويستند النص إلى القرار 49/76 ويسعى إلى كفالة تعزيز

في فيينا في الفترة من 25 إلى 29 أيلول/سبتمبر. ويكرر بلدي شكره للدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الثقة التي أولتها لنا. وبوركينا فاسو، إدراكا منها لمسؤوليتها بصفقتها عضوا في مجلس المحافظين، مصممة على الإسهام بشكل بناء في تعزيز الاستخدام السلمي والأمن للعلوم والتكنولوجيا النووية. وتحقيقا لهذه الغاية، نؤكد من جديد التزامنا الراسخ بأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، وسنعمل على ضمان القضاء التام على الأسلحة النووية.

إن السلامة والأمن النوويين ضروريان لمستقبل كوكبنا. ولذلك، فإن الحفاظ على تدابير السلامة والأمن النوويين واجب جماعي يجب أن تضطلع به جميع الدول. كما أن التعاون الدولي ضروري للتغلب على التحديات المتعلقة بالأمن النووي ونزع السلاح النووي. ولهذا السبب، ندعو على وجه الاستعجال إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحث أيضا جميع الدول النووية على الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومواصلة المفاوضات بحسن نية بشأن التدابير الفعالة لتحقيق نزع السلاح النووي.

ويسرنا أن بوركينا فاسو قد اختيرت لاستضافة حلقة العمل الإقليمية المعنية بإجراء عمليات التفطيش على أمن نقل المواد المشعة المقرر عقدها في الفترة من 11 إلى 14 كانون الأول/ديسمبر.

وفي الختام، أؤكد من جديد التزام بلدي الثابت بنزع السلاح النووي واستعداده للعمل مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للنهوض بهذه القضية النبيلة وبناء عالم أكثر أمنا للأجيال المقبلة.

السيد سانشيز كيسليتش (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يمر العالم بمنعطف معقد، كما عبر عن ذلك بوضوح زعمائنا أثناء انعقاد الأسبوع الرفيع المستوى وفي البيانات التي استمعنا إليها في اللجنة الأولى. ومع ذلك، مما يثير الجزع بشكل خاص أن هذا السيناريو يزيد سوءا في ظل تزايد خطاب التهديد باللجوء إلى استخدام الأسلحة النووية. ويساورنا القلق إزاء تطبيع تلك الأسلحة في السنوات الأخيرة

الحظر الشامل للتجارب النووية ذات منفعة مشتركة للبشرية جمعاء. ونحن بحاجة إلى زيادة الجهود لبدء نفاذها وضمان أن تولّي التجارب النووية إلى غير رجعة.

وهذه كلها اتجاهات مقلقة للغاية. إن عدم رغبة الدول المسلحة نوويا في النأي بأنفسها عن منطلق الأسلحة النووية المحفوف بالمخاطر أو عدم قدرتها على ذلك واضح للجميع، ولكننا بحاجة إلى تحول في النموذج الفكري بشأن الأسلحة النووية. نحن ندرك أن نشوب نزاع نووي من شأنه أن يفضي إلى عواقب كارثية وعالمية. ويجب ألا تُستخدم الأسلحة النووية أبدا مرة أخرى في أي ظرف من الظروف.

ومن الأمور المحورية في ذلك الابتعاد عن نظرية الردع النووي التي تتطلب الاستعداد الفعلي للتسبب في عواقب إنسانية كارثية ودمار شامل على نطاق عالمي لا يمكن تصوره. ومن غير المنطقي التفرقة بين التهديد باستخدام الأسلحة النووية واستخدامها. فهما متشابكان تشابكا متأسلا. ويشكل أي استعمال للأسلحة النووية أو تهديد باستعمالها انتهاكا للقانون الدولي. ونحن ندين إدانة قاطعة جميع التهديدات النووية، سواء كانت صريحة أم ضمنية وبغض النظر عن ملاسباتها. ويستند الردع النووي إلى العديد من الافتراضات وهو محفوف بعدم اليقين. ولا يمكننا أن نكون متأكدين مما إذا كان الردع النووي فعالا وكيف يكون فعالا، ولكننا نعلم يقينا أنه يحتمل الفشل. وفي حال فشله، من الأرجح أن يفشل بطرق كارثية وعالمية تفوق بكثير ما كان مفهوما مسبقا. وتؤكد ذلك مجموعة متزايدة من البحوث العلمية الجديدة. ولا يمكننا أن نبني الأمن المشترك للبشرية وبقاءها على افتراضات لا يمكن إثباتها في نهاية المطاف. ولذلك، أحث جميع الوفود على تأييد مشروع قرار هذا العام A/C.1/78/L.23 بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية.

ويسرنا أيضا أن نرى اللجنة تتناول أخيرا مسألة مساعدة الضحايا والمعالجة البيئية التي نؤيدها تأييدا تاما.

وقد رفضت أغلبية البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية رفضا قاطعا للأسلحة النووية. وبمعاهدة حظر الأسلحة النووية جرى أخيرا

الجمعية العامة دعوتها إلى تنفيذ تلك التعهدات والالتزامات. وكما أوضحنا خلال العرض الذي قدمناه في 6 تشرين الأول/أكتوبر، يتضمن مشروع القرار أيضا عناصر من الأعمال التحضيرية والمداولات التي أجراها الفريق العامل المعني بمواصلة تعزيز عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والدورة الأولى للجنة التحضيرية التي عقدت قبل بضعة أشهر.

وعلاوة على ذلك، وبالنيابة عن أستراليا ونيوزيلندا والمكسيك، يسرني أن أعرض مشروع القرار A/C.1/78/L.45 بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لتتظر فيه اللجنة الأولى. وندعو الوفود إلى المشاركة في تقديم النصين وتأييد اعتمادهما.

السيد كمنت (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): لقد أضافت الأجيال السابقة من القادة على نحو منهجي المزيد من الأنظمة والحظر بشأن الأسلحة لإنقاذ البشرية من ويلات الحرب، وما من مسألة اتسم العمل بشأنها بأهمية وجودية أكبر من العمل بشأن الأسلحة النووية. ولكن الخطر يحدق الآن بالكثير مما حققناه في الماضي. ونرى أن الدول المسلحة نوويا تقوم إما بتحسين ترساناتها أو تحديثها، ونشهد منافسة سياسية متزايدة واحتمالية أن تتصاعد نزاعات عديدة ومناطق توتر إلى نزاعات نووية. وتتسارع ديناميات سباق التسلح. وتتزايد مخاطر الاستخدام المتعمد أو العرضي للأسلحة النووية. وتضيف التقنيات الجديدة مستويات من المخاطر النووية. ويصدر أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن تهديدات نووية ضمنية ولكن لا لبس فيها لتكون غطاء لحرب عدوانية وحشية. إنالمخاطر النووية تفوق ما كانت عليه منذ عقود، والمحرمات النووية في حالة هشاشة.

وتواجه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أزمة عميقة. كما تتعرض خطة العمل الشاملة المشتركة لخطر الضياع. لقد علقت معاهدة ستارت الجديدة، ويبدو الآن أن روسيا ستلغي تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وناشد روسيا ونحثها على إعادة النظر في ذلك. إن وضع حد للتجارب النووية التجريبية كان ويظل ذا أهمية حاسمة للمجتمع الدولي بأسره، ومن ثم فإن معاهدة

انتشاره تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية واتفاقات تاريخية مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. بيد أن هذا التقدم يتعرض للخطر. فقد أضعفت التحديات الجديدة والبيئة الأمنية الدولية المنقسمة الزخم الإيجابي في مجال نزع السلاح النووي. وفي بعض الحالات، عكس اتجاه هذه الدينامية وشهدنا خطابات وإجراءات نووية تصعيدية. وفي قاعة ناكازاكي التذكارية الوطنية للسلام لضحايا القنبلة الذرية في آب/أغسطس، حذر الأمين العام من أن خطر وقوع كارثة نووية بلغ أعلى مستوياته منذ الحرب الباردة. وأعطى أيضاً الأولوية لإزالة الأسلحة النووية كأول توصية للعمل في خطته الجديدة للسلام. وأود أن أدلي بثلاث نقاط في ذلك الصدد.

أولاً، تُشدد سنغافورة على أهمية سيادة القانون والتقيّد بالالتزامات الدولية. وشأننا شأن الدول الصغيرة الأخرى، يعتمد أمننا وازدهارنا على سيادة القانون الدولي. وتعيد سنغافورة التأكيد على التزامها الكامل بمعاهدة عدم الانتشار باعتبارها حجر الزاوية للنظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ويجب أن تظل الدول الحائزة للأسلحة النووية ملتزمة التزاماً راسخاً بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك بموجب المادة السادسة. ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ خطوات عملية لكبح تحديث ترساناتها النووية وممارسة المساءلة والشفافية في برامجها للأسلحة النووية والامتناع عن الأعمال التي تتعارض مع أهداف المعاهدة ومقاصدها. ويجب أيضاً أن تشارك الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في مناقشات نزع السلاح مع سعينا من أجل إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة. وتكرر سنغافورة التأكيد على تأييدها القوي لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. ونجد ما يبعث على التفاؤل في التصديقات الأخيرة من جانب جزر سليمان وسري لانكا، ونحث جميع البلدان، ولا سيما البلدان المتبقية المدرجة في المرفق 2، على التوقيع والتصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن. ونؤيد أيضاً بدء مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح.

ثانياً، نؤكد ضرورة استمرار الحوار، لا سيما في المناخ الجيوسياسي الحالي، الذي تزيد فيه المواقف المتشددة من خطر سوء

حظر الأسلحة النووية. وندعو جميع الدول إلى حضور الاجتماع الثاني للدول الأطراف الذي سيعقد الشهر المقبل والمشاركة في المناقشات بشأن المعاهدة والشواغل الأساسية المتصلة بها. وتُشكّل معاهدة حظر الأسلحة النووية خطوة ملموسة يُمكن لجميع الدول - بل وينبغي لها - أن تتخذها لتعزيز نظام نزع السلاح النووي، ويحتاج ذلك النظام إلى كل الدعم الذي يُمكن أن يحصل عليه. ولذلك، أشجع جميع الدول على تأييد مشروع القرار A/C.1/78/L.24 بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية.

وتُشدد أيضاً على الحاجة الملحة إلى إجراء مفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق أعمق وأوسع نطاقاً يخلف معاهدة ستارت الجديدة، وندعو إلى بدء مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. إننا نشعر بقلق عميق إزاء تصرفات إيران التي لا تتفق مع خطة العمل الشاملة المشتركة وندعو إلى العودة إلى تنفيذها تنفيذاً كاملاً.

ويساورنا أيضاً قلق عميق إزاء برامج الأسلحة النووية والقذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الكف عن هذا السلوك التصعيدي والانخراط في مفاوضات جادة هدفها إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية على نحو كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

وينبغي لنا أن نتبين وجهتنا - ومن الواضح اليوم أننا نمضي في الاتجاه الخاطئ. فلنتجاوز قصر النظر الحالي ونعزز نظامنا المتعدد الأطراف لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار ونواجه تحديات عصرنا من خلال المساعي الدبلوماسية والمفاوضات.

السيدة ليم (سنغافورة) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد سنغافورة البيانين اللذين أدلى بهما ممثل فييت نام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وممثلة إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.11).

إن القضاء على الأسلحة النووية ضرورة قصوى للأمم المتحدة. ولقد أحرز المجتمع الدولي تقدماً كبيراً في نزع السلاح النووي وعدم

السيدة ريبس (الفلبين) (تكلت بالإنكليزية): نؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل فييت نام بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وممثلة إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.11).

انقضت 78 سنة على وقوع الأحداث الكارثية في هيروشيما وناكازاكي، ولكننا ما زلنا نواجه التهديد الوجودي الذي يلوح في الأفق بسبب الأسلحة النووية. والعواقب الإنسانية لتلك الحقبة، التي اتسمت بمعاناة هائلة ونزوح وتدهور بيئي طويل الأمد، هي بمثابة تذكرة صارخة بالتهديد الوجودي الذي تُشكِّله الأسلحة النووية. ولم يسبق أن اقتربنا إلى هذا الحد من كارثة عالمية، ومع ذلك يستمر تصاعد التوترات الجيوسياسية. ومن بين التحديات الأخرى التي يواجهها عدم الانتشار النووي، نرى ما يلي: المشاركة النووية والخطاب الخطير وتحديث الترسانات النووية والافتقار إلى آليات فعالة للحوار الاستراتيجي والإحجام عن الاستجابة للدعوة إلى مزيد من الشفافية في الوفاء بالتزامات نزع السلاح النووي. ونشهد أيضا تآكل الثقة والحوار بين الدول. ولذلك، يجب علينا مضاعفة جهودنا لعكس هذا الاتجاه.

لا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، وما زالت الفلبين ملتزمة بتنفيذها. ونأسف لأن معاهدة عدم الانتشار لا تزال تواجه صعوبات في تنفيذها. ومع ذلك، لا نرى أي سبب لعدم تنفيذ الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها. ولذلك، ندعو إلى مساءلة الدول الحائزة للأسلحة النووية عن التزاماتها المتعلقة بنزع السلاح والتي يجب أن تضطلع بها من خلال نقاط مرجعية وأفعال ملموسة وقابلة للقياس ومُحدّدة زمنيا. ونرى أيضا أن الاجتماع الثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا العام، سيساعد في إحراز تقدم نحو الهدف والغاية الرئيسيين لمعاهدة عدم الانتشار، ألا وهو، نزع السلاح النووي. وهدف معاهدة حظر الأسلحة النووية لا يتعارض أبدا مع معاهدة عدم الانتشار، بل إنها تدعم الهدف الرئيسي للنظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار.

التقدير والتصعيد غير المقصود. ويجب عدم السماح بتوقف أو انهيار التعاون والحوار الدوليين بشأن خطة نزع السلاح على الصعيد العالمي. ونرحب بالمناقشات التي جرت في الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الحادي عشر لمعاهدة عدم الانتشار بشأن تقليص دور الأسلحة النووية في المذاهب الأمنية وتعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمان والأمن النوويين أثناء النزاعات المسلحة. وندعو جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى مواصلة الحوار البناء من أجل اتخاذ تدابير ملموسة يمكن التحقق منها لنزع السلاح النووي. ونشجع أيضا إجراء مفاوضات بشأن استئناف العمل بخطة العمل الشاملة المشتركة والحوار الإستراتيجي بين الدول الكبرى بشأن الأطر القائمة لتحديد الأسلحة. ويجب على البلدان أن تجدد التزاماتها وأن تتبنى نهجا تطلعيًا لضمان أن تظل آلياتنا التعاونية صالحة وفعالة.

ثالثا، تشكل النهج الإقليمية، بما في ذلك إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بموجب المادة السابعة من معاهدة عدم الانتشار، إسهامات عملية في السعي لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وتعيد سغافورة التأكيد على التزامها الكامل بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. ونتطلع إلى توقيع الدول الحائزة لأسلحة نووية وتصديقها على بروتوكول المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، من دون تحفظات. ونُعرب عن تأييدنا للجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، بما في ذلك من خلال عقد الدورة الثالثة المقبلة للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

ومع ازدياد التحديات التي يتعرض لها السلام والأمن، يجب على المجتمع الدولي أن يستفيد استفادة كاملة من أدواته القائمة لنزع السلاح وأن يقيّد بالتزاماته. وما نفعله، أو لا نفعله، سيُشكِّل سابقة للتصدي لتحديات المستقبل. وتعيد سغافورة التأكيد على التزامها الكامل بالعمل مع جميع الدول الأعضاء لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية من أجل أمن الجميع.

مصلحة الدولتين على الصعيد الثنائي فحسب، بل سيكون أيضا منارة للتعاون والالتزام بالأمن العالمي في مشهد دولي متزايد التعقيد.

وتُشَدَّد أيضا على أهمية استمرار الحوار السلمي بين جميع الأطراف المعنية في شبه الجزيرة الكورية، ونحن على استعداد للاضطلاع بدور بناء في تهيئة مناخ مؤات للحوار السلمي بين جميع الأطراف المعنية.

ولا يستغرق عمل لجننتنا الرئيسية سوى بضعة أسابيع، ولكننا نحث جميع الوفود هنا على زيادة تعميق التزامها بنزع السلاح النووي. ويمكننا أن نسعى بشكل جماعي إلى إيجاد عالم أكثر أمنا وسلاما من خلال مناصرة الحوار المفتوح وتعزيز الثقة وبناء جسور التعاون والتفاهم.

السيد فيدال (شيلي) (تكلم بالإسبانية): تؤيد شيلي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وبيان ممثل المكسيك بصفته رئيسا للاجتماع الثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية بالنيابة عن الدول الأطراف فيها والموقعة عليها (انظر A/C.1/78/PV.11)، فضلا عن البيان الذي أدلى به ممثل البرازيل باسم مجموعة من الدول بشأن التحقق من نزع السلاح النووي.

تدعي الدول النووية أنها تتحمل المسؤولية عن الأسلحة والترسانات النووية التي في حوزتها بما أنها توفر لها الأمن والثقة واليقين. ولكننا نود أن نؤكد مرة أخرى أن هذه الحجة برمتها لا تولد سوى مزيد من القلق وعدم القدرة على التنبؤ وانعدام الأمن. ومن الواضح أن تداعيات العواقب الإنسانية والبيئية الكارثية الناجمة عن الأسلحة النووية تستمر لعقود. وفي هذا الصدد، يساورنا القلق بوجه خاص إزاء الفئات الضعيفة والآثار غير المتناسبة على النساء والفتيات. ولا يمكن التغاضي عن التهديدات الموجهة باستخدام الأسلحة النووية واستضافة هذه الأسلحة في أقاليم أخرى ونقل الإمدادات اللازمة لإنتاجها أو تحديتها.

ومن هذا المنطلق، فإن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال حجر الزاوية في الهيكل العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار

ولذلك، نُشَجِّع جميع الدول التي لم توقع وتصادق بعد على معاهدة حظر الأسلحة النووية على أن تفعل ذلك.

وكما هو الحال في معاهدة حظر الأسلحة النووية، فإن بدء نفاذ معاهدة متعددة الأطراف وغير تمييزية وفعالة ويمكن التحقق منها لحظر إنتاج المواد الانشطارية من شأنه أن يُكَمِّل نظام عدم الانتشار ونزع السلاح. فهو لن يمنع الانتشار النووي فحسب، بل سيضع أيضا حدا للتوسع في مخزونات الأسلحة النووية. وهذا هو السبب الرئيسي في أن الفلبين، إلى جانب اليابان وأستراليا، استضافت فعالية رفيعة المستوى لبث حياة جديدة في الجهود التي دامت ثلاثة عقود من أجل التوصل إلى معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية على هامش الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها الحالية. وندعو الدول إلى تنفيذ وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية ريثما تبدأ المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح.

وبالإضافة إلى الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية، يجب على الدول أيضا أن تلتزم بعدم إجراء تجبيرات تجريبية للأسلحة النووية أو أي تجبيرات نووية أخرى وأن تحافظ على وقفها الاختياري في هذا الصدد، ريثما تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. ومن شأن فرض حظر كامل على التجبيرات التجريبية للأسلحة النووية أن يساعد على حماية المجتمعات المحلية ووقايتها من الآثار القصيرة الأجل والطويلة الأجل للإشعاع النووي، وكذلك آثاره الكارثية على البيئة.

ويُسهِم أيضا إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية في تعزيز الإطار العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ومن شأن تعزيز التعاون والتنسيق بين البلدان في تلك المناطق وفيما بينها، وكذلك مع الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن يساعد في التأكيد على ذلك الدور المهم. ولذلك، يسرنا أن ننضم إلى زملائنا من الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في تقديم مشروع قرار جوهرى (A/C.1/78/L.29) يعزز معاهدة بانكوك.

ويحدونا الأمل أن يعود الاتحاد الروسي والولايات المتحدة إلى التنفيذ الكامل لمعاهدة ستارت الجديدة، الأمر الذي لن يكون في

حدوث تطورات أساسية في إتاحة مختلف تطبيقاتها المفيدة في مجالات مثل الطب والصناعة والزراعة والبيئة والعلوم.

السيد صالح (العراق): في البداية، يود وفد العراق الإعراب عن تأييده للبيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا باسم مجموعة حركة بلدان عدم الانحياز والبيان الذي ألقاه ممثل الأردن الشقيق بالنيابة عن المجموعة العربية (انظر A/C.1/78/PV.11).

على الرغم من مرور أكثر من خمسة عقود على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنها ما زالت تشهد تنفيذاً غير متوازن بين أركانها الرئيسية الثلاثة وتعاني قصوراً واضحاً بشأن عدم قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بترجمة التزاماتها في مجال نزع السلاح النووي إلى واقع عملي، مقابل سعيها المتواصل إلى تطوير واستحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية والحفاظ على دور هذه الأسلحة في عقائدها الأمنية والعسكرية، الأمر الذي ينعكس سلباً على مصداقية المعاهدة ومستقبلها.

وفي هذا السياق، يعرب وفد العراق عن خيبة أمله من فشل المؤتمرين الاستعراضيين لمعاهدة عدم الانتشار لعامي 2015 و 2020 على التوالي، مشدداً على ضرورة التحلي بالإرادة السياسية والمرونة اللازمة لتجاوز التحديات والعقبات التي تمت مواجهتها في السابق من أجل المضي قدماً في اعتماد الخطوات والتوصيات للقضاء الكلي على تلك الأسلحة التدميرية، ومعرباً عن أمله في اتخاذ خطوات ملموسة لإنجاح أعمال المؤتمر الاستعراضي الحادي عشر لمعاهدة عدم الانتشار.

يعرب العراق مجدداً عن قلقه العميق إزاء مواصلة تزايد تطوير وإنشاء مخزونات الأسلحة النووية التي وصلت أعدادها إلى قرابة 000 رأس نووي، وبما يشكل خطراً جسيماً يهدد العالم بأسره، الأمر الذي يتطلب منا جميعاً اتخاذ إجراءات جماعية ملموسة وعملية عاجلة تقضي إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين والإقليميين لتأكيد الالتزام بتحقيق هدف نزع السلاح التام وكما يلي:

أولاً، العمل بجدية من قبل جميع الأطراف على تحقيق عالمية المعاهدات والاتفاقيات المعنية بنزع السلاح، ولا سيما تلك المعنية بنزع

والأمن النووي. ولذلك، من الضروري أكثر من أي وقت مضى بذل مزيد من الجهود لتحقيق نتائج وتوافق الآراء في هذا المجال. وندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الوفاء بالتزامها بالإزالة التامة لترساناتها النووية بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

ونعتقد أن معاهدة حظر الأسلحة النووية تعزز معاهدة عدم الانتشار وتتوافق تماماً معها. ونحث الدول على التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية والتصديق عليها والانضمام إليها. وندعو الأعضاء إلى التصويت مؤيدين لجميع مشاريع القرارات المقدمة بخصوص المعاهدة.

من الضروري أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ على وجه السرعة. ونطلب إلى الدول المدرجة في مرفقها 2، وتصديقها ضروري لدخول المعاهدة حيز النفاذ، أن تعجل بعملية التوقيع و/أو التصديق على الصك من دون مزيد من التأخير.

وتشكل المعاهدات الثلاث التي ذكرتها للتو إطاراً لضمان عدم استخدام الأسلحة النووية مجدداً أبداً.

وبوصفها بلداً ينتمي إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية بفضل معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي وهي أول منطقة مكتظة بالسكان تعلن خلوها من الأسلحة النووية، نعتقد شيلي أن تحقيق السلام والرخاء من دون الأسلحة النووية أمر ممكن بالإرادة السياسية والعمل. وندعو إلى تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم. ونكرر التأكيد على أهمية البدء الفوري في المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة لحظر المواد الانشطارية، بما في ذلك المخزونات الموجودة من قبل.

وتتمسك شيلي بمبدأ عدم قابلية الأمن الدولي للتجزئة بما أن جميع الدول، بغض النظر عن حجمها أو قوتها، تتحمل المسؤولية عن الإسهام في توطيد دعائم نظام دولي يقوم على تعددية الأطراف والتعاون وينظمه القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

أخيراً، نود مرة أخرى أن نبرز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التثقيف بشأن استخدام التكنولوجيا النووية وتعزيزه، والذي أتاح

قرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط على نظامي نزع السلاح وعدم الانتشار النووي.

السيد آل سفران (قطر): يعرب وفد بلدي عن التقدير للاهتمام الذي توليه الجمعية العامة سنويا لهذه المسألة الهامة المتعلقة بالأسلحة النووية، ونؤيد بيان المجموعة العربية وبيان حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.11).

يمر عالمنا اليوم بتحديات تتطور بشكل متسارع وتثبتت تنامي التوترات على الأصدقاء الإقليمية والدولية على أن منظومة عدم الانتشار النووي في مرحلة حرجة. لذا، من الضروري أن يبذل المجتمع الدولي المزيد من الجهد من أجل تكثيف الأعمال والأنشطة التي تعزز استراتيجيات نزع السلاح على جميع المستويات وتنفيذ الالتزام بنزع الأسلحة النووية التي يجب التخلص منها بشكل شامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبما يُمثل الضمانة الرئيسية والأكثر فعالية ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها.

ما زال المجتمع الدولي ينتظر تحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية وبدء المفاوضات بشأن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في وقت مبكر ونزع السلاح النووي. وأصبح من الواضح أن النهج الحالي الذي اعتمده الدول الحائزة للأسلحة النووية، أو ما يسمى بالنهج التدريجي، قد فشل في إحراز تقدم ملموس ومنهجي نحو القضاء التام على الأسلحة النووية. وعلى الرغم من التطورات الإيجابية بشأن عدم الانتشار النووي في العقود الماضية، لا يزال التحرك إلى الأمام بشأن نزع السلاح النووي يستلزم الحاجة الملحة إلى المشاركة البناءة والالتزامات الأقوى والتنفيذ الكامل للالتزامات القانونية المتعددة الأطراف ذات الصلة إلى أن يتحقق هدف القضاء التام على الأسلحة النووية.

تعيد دولة قطر تأكيد دعمها الكامل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط لإبعادها عن شبح الحروب والاضطرابات. وكخطوة ذات أولوية لتحقيق

أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية والالتزام الكامل بتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية وقيام هذه الدول بتنفيذ التزاماتها التي تعهدت بها في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدتها لعام 1995 والمؤتمرين الاستعراضيين لعامي 2000 و 2010.

ثانيا، البدء الفوري بمفاوضات في التوصل إلى صك قانوني دولي ملزم وغير تمييزي بشأن ضمانات عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، وبما يستجيب للشواغل الأمنية المشروعة لتلك الدول وبما يعزز الثقة المتبادلة بينها وبين الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ثالثا، البدء بمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح للتوصل إلى معاهدة دولية قابلة للتحقق لحظر إنتاج المواد الانشطارية تشمل المخزون من هذه المواد حتى تصبح أداة لتحقيق نزع السلاح النووي.

رابعا، البدء بالتفاوض في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة شاملة خاصة بالأسلحة النووية تضع جدولاً زمنياً لإزالة الأسلحة النووية بصورة كاملة وفي إطار منظومة دولية فعالة للتحقق، فضلا عن الأهمية الحيوية لبذل قصارى الجهود المتعددة الأطراف لتحقيق عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من خلال مصادقة الأطراف الثمانية المتبقية في الملحق 2 للمعاهدة، وبما يعكس بشكل إيجابي في مسار ونتائج الجهود الدولية في هذا المجال، وضرورة إبقاء موضوع نزع السلاح النووي على رأس أولويات المجتمع الدولي لحين تحقيق الغاية النهائية المتمثلة في القضاء التام والكامل على الأسلحة النووية والحيلولة دون استخدامها أو التهديد باستخدامها في أي ظرف أو تحت أي ذريعة.

إن إقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية هي خطوة إيجابية وتدبير هام لتعزيز نزع السلاح النووي وعدم انتشاره على الصعيد العالمي. ومن هذا المنطلق، يؤكد العراق مجددا تحذيره من النتائج السلبية التي يمكن أن تتمخض عنها مواصلة المماطلة في عدم تنفيذ

الصحية الطويلة الأجل للإشعاع الناجم عن ذلك الاستخدام وتنتقل من جيل إلى آخر. ويمكن أن تؤدي التوترات الجغرافية السياسية المتزايدة، مقترنة بالتهديدات المتنامية باستخدام الأسلحة النووية وتزايد ممارسات المشاركة النووية، إلى مزيد من الانتشار وزعزعة الاستقرار.

وقد أصبحت الأسلحة النووية أكثر تعقيدا مع التقدم الحاصل في العلوم والتكنولوجيات النووية على النحو الذي يظهر في المنظومات الدفاعية المضادة للقذائف ومنظومات الإيصال التي تفوق سرعتها سرعة الصوت. وأفصى ظهور الذكاء الاصطناعي إلى مزيد من عدم اليقين. وهناك عدد من الخطوات التي يتعين علينا اتخاذها على وجه الاستعجال.

إن استعادة الثقة أمر حتمي. وتشكل الثقة دعامة السلام التي يجب أن تتمثل لها جميع الدول من أجل التنفيذ الفعال للصكوك الرئيسية لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بضرورة تعزيز المناطق الخالية حاليا من الأسلحة النووية وتمكينها وتوطيدها بهدف محاكاتها في الشرق الأوسط وأجزاء أخرى من العالم. وينبغي أن تكون مماثلة للمناطق الموجودة في نصف الكرة الجنوبي ووسط آسيا.

ونلتزم بالنهوض بأهدافنا المشتركة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تشكل حجر الزاوية في النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار. وتدل الإخفاقات المتتالية للمؤتمرين الاستعراضيين الأخيرين لمعاهدة عدم الانتشار في التوصل إلى توافق في الآراء على وجود خلافات عميقة في ظل التحديات غير المسبوقة التي تواجه النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار. ونتعهد ببذل قصارى جهدنا للوفاء بجميع التزاماتنا بحكم رئاستنا للدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الحادي عشر ونكرر تأكيد التزامنا بالتعاون بصورة نشطة وعلى قدم المساواة مع جميع الأطراف المهتمة خلال دورة الاستعراض الحالية.

وأدى عدم الرضا عن بطء وتيرة التقدم في نزع السلاح إلى اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية التي أيدتها أغلبية كبيرة من الدول غير

هذه الغاية، تؤكد دولة قطر من جديد ضرورة الإسراع بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وفقا لقرار مجلس الأمن 487 (1981) والفقرة 14 من قرار مجلس الأمن 687 (1991) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

وفي ظل التوترات والنزاعات التي تعيش فيها العديد من مناطق العالم، تناشد دولة قطر الحكومات والمنظمات الدولية المعنية النهوض بدورها بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي لعكس الاتجاه الحالي وتفعيل الدول الحائزة للأسلحة النووية آليات تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة، وتدعو الشعوب لكي تمارس دورها في تذكير حكوماتها بالعواقب الإنسانية الكارثية الناجمة عن أي استخدام للأسلحة النووية وضرورة حظرها بشكل شامل والقضاء عليها.

وانطلاقا من حرص دولة قطر على دعم كافة الجهود الرامية إلى تعزيز الأمان النووي عالميا، وفي ضوء رؤيتها الوطنية 2030 ومن خلال إطارها القطري للتعاون التقني الذي تم توقيعه مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيار/مايو 2022، تقدمت دولة قطر بمقترح مشاريع وطنية جديدة للدورة القادمة للوكالة 2024-2025. كما باشرت في إجراءات إنشاء مختبر المعايرة الثانوي بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والذي يُعتبر الأكبر من نوعه في المنطقة. وفي هذا السياق، تعترم دولة قطر عقد منتدى وطني للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ودورها في التنمية الوطنية بهدف تعزيز المعرفة بالتقنيات النووية واستخداماتها السلمية بمشاركة جميع مؤسسات الدولة المعنية وذلك في الربع الأول من عام 2024.

ختاما، تتطلع دولة قطر إلى إجراءات عملية من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية لدعم منظومة نزع السلاح وعدم الانتشار النووي وتعزيز روح التعاون واستمرار الحوار المفتوح والبناء لصون الأمن والسلم الدوليين.

السيد سيريمبيت (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): تشكل الأسلحة النووية تهديدا مباشرا ووجوديا لجميع أشكال الحياة على كوكب الأرض. وتستمر معاناة الناجين من استخدام الأسلحة الذرية من الآثار

مؤخرا في إعداد بيان مشترك بعنوان "الحق في حياة خالية من خطر الأسلحة النووية" أدلى به باسم 40 دولة في مجلس حقوق الإنسان في جنيف. وندعو الجميع إلى الانضمام إلى العمل المتعدد الأطراف الذي تضطلع به حاليا الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء من أجل إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

السيد جادون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نؤيد البيان الذي أدلت به ممثلة إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.11).

لا يزال المشهد النووي الدولي تسوده تطورات سلبية. ويأتي في مقدمتها عدم امتثال أكبر الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها وتعهداتها في مجال نزع السلاح النووي. ولا يزال تحديث ترسانات الأسلحة النووية جاريا. وبات احتمال استئناف بعض الدول للتجارب النووية يلوح في الأفق من جديد. ويتزايد بروز الأسلحة النووية في المذاهب النووية ومخاطر التصعيد في النزاعات.

وعلى الرغم من النهج المفاهيمية العديدة ومشاريع نصوص المعاهدات وورقات العمل والإعلانات وقرارات الجمعية العامة والنداءات التي وجهها قادة العالم والمجتمع المدني بشأن إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية، فإن تلك الأولوية العالمية لم تشهد تقدما على الصعيد المتعدد الأطراف. لقد شهدنا في الواقع تراجعاً بمرور الوقت. وقبل عدة عقود، كان للأثار الاستراتيجية للأسلحة النووية هويتها الفريدة. والآن، نواجه مشهداً أمنياً غير مستقر بالمرّة في ظل تسليح قدرات جديدة وناشئة وإدماجها في المجال النووي.

فبالأسلحة النووية توجد أيضاً إلى جانب الأسلحة التقليدية الجديدة والمتطورة. وهو ما يتطلب نهجاً جديداً للسعي إلى نزع السلاح النووي، يعترف بالعلاقة التعاضدية بين مختلف منظومات الأسلحة جنباً إلى جنب مع الأسلحة النووية وأثرها الجماعي على أمن الدول، ولا سيما في حالات عدم التماثل في القدرات التقليدية والنووية. وبالمثل، من المهم الاعتراف بالسياق المتباين للدول الحائزة للأسلحة النووية. ونرى أن تطوير تلك الأسلحة كان - ولا يزال - يسترشد حصراً بمتطلبات الأمن والدفاع.

الحائزة للأسلحة النووية. وننضم إلى الآخرين في التأكيد بقوة على الاقتناع الجماعي بأن معاهدة حظر الأسلحة النووية ومعاهدة عدم الانتشار متوافقتان ومتعاظدتان تماماً، ولا سيما فيما يتعلق بالمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

وتواصل كازاخستان تنفيذ استراتيجيات وبرامج وطنية لإعادة تأهيل منطقة سيميپالاتينسك وتحسين الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للسكان المتضررين. وهو ما يشكل وحده مهمة صعبة تتطلب مساعدة دولية. ولهذا السبب، قدمت كازاخستان وكيريباس مشروع القرار A/C.1/78/L.52 المعنون "معالجة تركة الأسلحة النووية: توفير مساعدة الضحايا والإصلاح البيئي للدول الأعضاء المتضررة من استخدام الأسلحة النووية أو من تجربتها" الذي يهدف إلى استخدام إطار المعاهدات المتعددة الأطراف لتعزيز مساعدة الضحايا وإصلاح البيئات الملوثة. ونود أن نشكر المقدمين الحاليين لمشروع القرار على تأييدهم لنا ونشجع جميع الدول على المشاركة في تقديمه.

لا يمكن أن يحل الوقف الاختياري الحالي لتجارب الأسلحة النووية وغيرها من التفجيرات النووية محل الأثر الملزم قانوناً لمعاهدة. وأي خطب أو أفعال تقوض أو تعيد النظر في المحرمات القائمة بشأن التجارب النووية غير مقبولة. وكازاخستان، بوصفها بلداً عانى من مئات التجارب النووية، مثال حي على الطابع الضار الطويل الأمد لآثار الإشعاع على الصحة والبيئة. وفي هذا السياق، ما يثير قلقاً أكبر هو أن نلاحظ مؤشرات على أنشطة جارية في مواقع تجارب كانت خاملة في السابق تابعة لعدة دول حائزة للأسلحة النووية.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أن التجارب النووية لا يمكن - ولا ينبغي - استئنافها لأي سبب من الأسباب أو تحت أي ذريعة. ويجب أن نضع حداً نهائياً للتجارب النووية ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في نهاية المطاف. ونحث جميع الدول التي لم توقع أو تصدّق بعد على المعاهدة على أن تقوم بذلك دونما تأخير، ولا سيما الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق 2 للمعاهدة.

إننا بحاجة إلى زيادة الوعي العام بخطر استخدام الأسلحة النووية أو اختبارها. وتحقيقاً لهذا الغرض، كانت كازاخستان صاحبة المبادرة

قدم المساواة بالأمن غير المنقوص وتقتصر إطاراً للالتزامات العامة والمحددة. وقدمت باكستان أيضاً مشروع القرار A/C.1/78/L.25، وهو مشروع قرارها السنوي التقليدي بشأن ضمانات الأمن السلبية، بالنيابة عن عدد كبير من الدول المشاركة في تقديمه. ونتطلع إلى اعتماده بأوسع تأييد ممكن.

ختاماً، لا تزال باكستان ملتزمة بهدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية بحيث يتحقق بطريقة شاملة وقابلة للتحقق وغير تمييزية. والسبيل الأمثل للمضي قدماً في بلوغ هذا الهدف هو التنفيذ الأمين للمبادئ الأساسية الواردة في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح (القرار د-4/10). وتحقيقاً لتلك الغاية، تكرر باكستان أيضاً دعوتها إلى البدء في مفاوضات بشأن اتفاقية شاملة للأسلحة النووية من دون مزيد من التأخير.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يثير موضوع الأسلحة النووية على نحو متزايد مناقشات ساخنة، بل إن بعض مشاريع القرارات بشأن هذا الموضوع حطمت الأرقام القياسية من حيث تقسيم الأصوات. وهذا مؤشر على تشرذم المجتمع الدولي فيما يتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح النووي. وتتمثل إحدى المشكلات الرئيسية في الافتقار الواضح إلى الرغبة في مراعاة البيئة الأمنية في ذلك السياق بصورة وافية. وكانت العلاقة بين التقدم المحرز نحو نزع السلاح النووي والحالة الأمنية الدولية العامة معروفة جيداً لواقعي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عند صياغتها وقد أدرجوا ذلك بوضوح في سياق المعاهدة. وفي وقت لاحق، وضعت صيغة بتوافق الآراء تنص على أن الخطوات المتخذة على مسار نزع السلاح النووي ينبغي أن تسهم في توطيد السلام والأمن الدوليين وينبغي أن تستند إلى مبدأ تعزيز الأمن للجميع ولكن من دون نقصان.

وتحرمنا محاولات تنقيح ذلك النهج من جزء حيوي من الأساس الذي يبنى عليه العمل الجماعي على مسار نزع السلاح. كما أن أي مخططات تنطوي على طرق مختصرة للوصول إلى الصفر النووي، بما في ذلك من خلال حظر الأسلحة النووية، غير مجدية على الإطلاق.

استمعنا مرة أخرى إلى شعارات بعض الدول التي تخدم مصالحها الذاتية فيما يتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ونرى حماسها الكبير في الإصرار على مقترحات لا تكلفها شيئاً مثل وضع حد أقصى كمي للمواد الانشطارية باعتباره "الخطوة المنطقية التالية"، بينما تقاوم إدراج آلاف الأطنان من مخزونات المواد الانشطارية في نطاق معاهدة دولية. لقد ولى زمن اتباع هذا النهج المعيب في جوهره. والمعاهدة التي لا تؤدي إلا إلى وقف إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل محكوم عليها بالفشل لأنها ستديم أوجه التفاوت ولن تكون لها قيمة مضافة لنزع السلاح النووي.

وتكتشف أيضاً عدم فعالية هذا النهج وازدواجيته عندما تُجري الدول التي تطبق ما يسمى بالوقف الاختياري تحديثاً لترساناتها النووية وتزيدها أو عندما تلجأ إلى الكيل بمكيالين بالدخول في تعاون نووي مع بلد في جنوب آسيا يواصل تكديس مخزونات المواد الانشطارية خارج نطاق الضمانات. ولذلك، فإن المطلوب هو اتباع نهج واقعي يعترف بأهمية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تعالج أوجه التفاوت في المخزونات الحالية وتقضي إلى تمتع الدول كافة على قدم المساواة بالأمن غير المنقوص.

وإلى حين إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، يظل التفاوض على صك قانوني بشأن إعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها أكثر المهام إلحاحاً. ومن شأن إبرام اتفاقية دولية بشأن ضمانات الأمن السلبية أن يساعد على الحد من المخاطر النووية العالمية وأن يكون له أثر تحويلي على تهيئة بيئة أمنية دولية وإقليمية تقضي إلى ضمان عالم خال من هذه الأسلحة. وفي آذار/مارس من هذا العام، أحالت باكستان ورقة عمل جديدة بشأن ضمانات الأمن السلبية إلى مؤتمر نزع السلاح (CD/2317) تتناول المسائل المتعلقة بكفاية وفعالية الإعلانات الانفرادية من جانب بعض الدول وتقدم حججاً تدعم ضمانات الأمن السلبية الفعالة وذات المصدقية بوصفها التزاماً بموجب القانون الدولي وتوضح كيف يمكن لصك ملزم قانوناً أن يدعم مبدأ التمتع على

وبعدما صدقت روسيا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام 2000، ما فتئت تنتظر بصبر أن تتخذ الولايات المتحدة خطوة مماثلة. ومع ذلك، لا نرى أي مؤشرات تدل على ذلك. لقد نفذ الصبر. ويجري حاليا إعداد مشروع قانون لإلغاء تصديق روسيا على المعاهدة، وهو ما سيوازن وضعنا بموجب المعاهدة مع وضع الولايات المتحدة. ولا يعني سحب تصديقنا أن بلدنا يعترم استئناف التجارب النووية. وكما قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، لن نكون المبادرين بإجراء تجارب نووية. ونقع المسؤولية عن كيفية تطور الوضع بصورة كاملة على عاتق الولايات المتحدة.

لا يمكن تنفيذ تحديد الأسلحة من دون مراعاة الحالة العسكرية والسياسية والاستراتيجية العامة. ومن غير الواقعي بالمرّة الدعوة إلى الشروع فوراً في مفاوضات بشأن تحديد الأسلحة النووية إذا نُظر إلى تلك المفاوضات بمعزل تام عن الحقائق الراهنة وحالة العلاقات بين القوى النووية. ونحن مقتنعون بأن تحديد الأسلحة ينبغي أن يهدف إلى توطيد الإرادة السياسية المتبادلة بغية تخفيف حدة التوترات وضمان الاستقرار الطويل الأجل على أساس الاحترام المتبادل للمصالح الأمنية الأساسية. وينبغي معالجة هذه المسائل بوصفها جزءاً من العمل الكلي الرامي إلى خفض مستوى النزاع الدولي خفضاً شاملاً ومستداماً على أساس مبادئ المساواة في الحقوق وتعدد الأقطاب والأمن غير القابل للتجزئة.

السيد موريكو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفد بلدي بانعقاد هذه المناقشة المواضيعية ويؤيد البيانين اللذين أدلت بهما ممثلة إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز وممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/76/PV.11). وأود أن أبدي عدة ملاحظات إضافية بصفتي الوطنية.

لا يمكن أن يكون بناء عالم خال من الأسلحة النووية، وهو هدف طويل الأمد، مهمة اختيارية لدولنا سواء فرادى أو جماعات. ولهذا السبب، فإن المسار الحالي لأعمالنا غير مفهوم بقدر ما هو غير مقبول. ونشهد تفاقم التوترات الجغرافية السياسية الدولية وزيادة خطر التصعيد النووي وتحديث الأسلحة النووية وحالة الجمود في نزاع

ولا يمكن إجراء المزيد من التخفيضات في ترسانات الأسلحة النووية إلا على أساس نهج تدريجي يراعي المصالح الأمنية لجميع الأطراف. ويلزم القيام بعمل مضمّن لتهيئة مناخ ملائم لجهود نزع السلاح وثمة دور هام للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على السواء في ذلك الصدد. وفي الوقت نفسه، ينبغي النظر إلى نزع السلاح النووي على أنه جزء من عملية نزع السلاح العام الكامل في امتثال صارم لأحكام معاهدة عدم الانتشار، من دون النظر بصورة انتقائية إلى كل عنصر من العناصر على حدة.

وفي هذه المرحلة، فإن امتلاك الأسلحة النووية بالنسبة لبلدنا هو الرد الوحيد الممكن على تهديدات خارجية محددة. فقد تحول الغرب إلى مسار مناهض لروسيا بشكل علني وزاد المخاطر بتهور من خلال إثارة الأزمة الأوكرانية ثم مواصلة تأجيجها. وفي ظل هذه الظروف، سيُضعف إجراء تخفيضات إضافية كبيرة في ترسانتنا النووية أمننا القومي بشدة. وعلى خلفية الزيادة العامة في تهديدات منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو)، فإن احتفاظ الولايات المتحدة بأسلحتها النووية في أوروبا مسألة تثير بالفعل قلقاً بالغاً. وأجبرنا تنفيذ الناتو المستمر لما تُسمى ترتيبات المشاركة النووية في ظل الظروف الراهنة على اتخاذ تدابير تعويضية.

ولا تزال سياسة الولايات المتحدة المدمرة تسبب أثراً مدمراً لهيكل اتفاقات تحديد الأسلحة. ونظراً لتفكيك معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى وتعليق معاهدة ستارت الجديدة، تتخذ روسيا عدداً من التدابير بغية الحفاظ على إمكانية التنبؤ والاستقرار في مجال القذائف النووية. ونواصل التقيّد بالحدود الرئيسية المنصوص عليها في معاهدة ستارت الجديدة ونواصل إخطار الولايات المتحدة بالعمليات المقبلة المتعلقة بإطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية التي تُطلق من الغواصات. ونشير إلى الوقف الاختياري الانفرادي لنشر القذائف الأرضية المتوسطة المدى والقذائف الأقصر مدى الذي يتعرض مع ذلك لضغوط خطيرة بسبب تحضيرات الولايات المتحدة النشطة لنشر هذه الأسلحة في أوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

ويدعو وفد بلدي أيضا إلى الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية إلى حين اعتماد معاهدة، ننتظر عقد مفاوضات لإبرامها بفارغ الصبر، تحظر إنتاج تلك المواد.

نظرا لفائدة المناطق الخالية من الأسلحة النووية في إحراز تقدم فعال نحو نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، ينبغي تطبيق التجربة الإيجابية لتلك المناطق في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في المناطق التي تشهد توترات متكررة.

وعلىنا أيضا مضاعفة جهودنا لزيادة الوعي بالعواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية وتوسيع نطاق المبادرة المتعلقة بالأثر الإنساني لاستخدام الأسلحة النووية ومشروع القرار A/C.1/78/L.23 بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية، وهما مشروعان تشاركت فيهما كوت ديفوار.

يشكل منع الإرهاب النووي ضرورة حتمية. وتعتبر كوت ديفوار دعم المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي التي انضمت إليها في عام 2007 وتعزيز تنفيذ القرار 1540 (2004) ومشروع القرار A/C.1/78/L.36 بشأن اتخاذ تدابير لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل جهودا مبذولة لتحقيق تلك الغاية.

في الختام، تدعو كوت ديفوار إلى إحراز تقدم ملموس بنهاية هذه الدورة من أجل إيجاد عالم خال من التهديد النووي.

السيدة ستويفا (بلغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد بلغاريا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/78/PV.11)، وأود أن أضيف بعض النقاط بصفتي الوطنية.

ولكن قبل أن أوصل، أود أن أعرب عن إدانة بلغاريا القاطعة للهجمات الإرهابية التي شنتها حماس على إسرائيل والعنف ضد مواطنيها الأبرياء. ومنتضامن مع الشعب الإسرائيلي ونكرر تأكيد رفضنا المطلق للإرهاب بجميع أشكاله.

إن استمرار تقويض الثقة في مجال تحديد الأسلحة وعدم انتشار الأسلحة النووية أمر مقلق للغاية. وبعد إنهاء معاهدة الأسلحة النووية

السلاح النووي والإخفاقات المتتالية للمؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم الانتشار. وبالنظر إلى الحالة، ينبغي أن يُظهر الجميع حسن النية وأن يشاركوا بحسن نية ومن خلال إجراءات ملموسة بغية تحقيق هدفنا الأصلي.

ويعني التهديد المتكرر الحالي باستخدام الأسلحة النووية ضرورة أن نعمل على إضفاء قوة عملية حقيقية على فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها.

ومن الضروري أيضا ضمان إعادة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى مكانها الصحيح باعتبارها حجر الزاوية في هيكل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ويجب تنشيط تنفيذ جميع الالتزامات بموجب المعاهدة بغية تعزيز نزع السلاح النووي بطريقة كاملة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها. ويجب أن تسعى الدول الحائزة للأسلحة النووية، على وجه الخصوص، إلى احترام التزاماتها بالشفافية ومنح ضمانات أمنية سلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

واستكمالاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يجب أن تكون معاهدة حظر الأسلحة النووية موضع اهتمام متزايد بغية تعزيز أهميتها وفعاليتها. ويتطلب ذلك إضفاء الطابع العالمي عليها من خلال انضمام البلدان التي لم تنضم بعد، وعلى وجه الخصوص الدول الحائزة للأسلحة النووية في إطار معاهدة عدم الانتشار والدول الحائزة الأخرى. ويأمل بلدي أيضا أن يساعد الاجتماع الثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، المقرر عقده في نهاية هذا العام، على التعجيل بتحقيق هدف القضاء التام على الأسلحة النووية.

وعلاوة على ذلك، فإن كوت ديفوار، التي أظهرت التزامها بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بتوقيعها في اليوم التالي لفتح باب التوقيع عليها والتي تؤيد منذ أمد بعيد القرار السنوي بشأن التنفيذ الفعال للمعاهدة، تجدد نداءها إلى البلدان الثمانية المدرجة في المرفق 2 للتصديق عليها لكي تدخل في نهاية المطاف حيز النفاذ. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يكون التقيد بالوقف الاختياري لجميع أشكال التجارب النووية، بما في ذلك التجارب النووية المخبرية، هو القاعدة.

حيز النفاذ، ينبغي أن تلتزم جميع الدول بوقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية.

تعتبر بلغاريا نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية عنصرا أساسيا في نظام عدم الانتشار النووي وضمانا لتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وقد أعاق غزو الاتحاد الروسي الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية من الاضطلاع بأنشطتها المتعلقة بالضمانات والتحقق في أوكرانيا وزاد بشكل كبير من خطر وقوع حادث نووي. وبصفتنا عضوا في مجلس المحافظين، فإننا ندين ذلك السلوك الخطير وغير المسؤول وندعو إلى التنفيذ الكامل للركائز السبع التي طرحها المدير العام للوكالة لضمان الأمان والأمن أثناء النزاع المسلح.

في الختام، تدعم بلغاريا بقوة برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية. فهو آلية رئيسية لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات وتحسين الأمان والأمن النوويين بما يكفل تعزيز تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وخلال العام المنقضي، نفذت بلغاريا بنجاح ثلاثة مشاريع وطنية بشأن الحماية من الإشعاع وإدارة المعارف والزراعة في إطار برنامج التعاون التقني للوكالة وتواصل الآن دعم مبادرة العمل المتكامل لمكافحة الأمراض الحيوانية المصدر بمساهمات وطنية.

السيد شتيفانيك (تشيكيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد تشيكيا تماما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. (انظر A/C.1/78/PV.11).

أعرب وفد بلدي بالفعل عن عدد من الشواغل في بياننا خلال المناقشة العامة (انظر A/C.1/78/PV.3). وتناولنا العدوان الروسي على أوكرانيا والحالة غير المستقرة لمحطة زابورجيا للطاقة النووية الناجمة عن الاحتلال الروسي، فضلا عن قلقنا إزاء افتقار الصين إلى الشفافية فيما يتعلق بترساناتها النووية وعدم تعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتجاهل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقرارات مجلس الأمن.

المتوسطة المدى في عام 2019 بسبب عدم امتثال الاتحاد الروسي، تظل معاهدة ستارت الجديدة الآلية الوحيدة الملزمة التي توفر الثقة في خفض الترسانات النووية الاستراتيجية والتحقق منه. ويساورنا القلق إزاء تعليق الاتحاد الروسي مشاركته في معاهدة ستارت الجديدة وندعو إلى العودة إلى امتثاله للمعاهدة وإثبات التزامه بالبيان المشترك الصادر في 3 كانون الثاني/يناير 2022 عن قادة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بشأن منع الحرب النووية وتجنب سباق التسلح.

كما أن النية المعلنة للاتحاد الروسي، وهو دولة مدرجة في المرفق 2، بإلغاء تصديقه على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تطور مقلق آخر. وتشكل المعاهدة إحدى الركائز في بناء عالم خال من الأسلحة النووية، ولا تزال بلغاريا ملتزمة التزاما راسخا ببدء نفاذها في وقت مبكر وإضفاء الطابع العالمي عليها.

ينبغي أن يكون نزع السلاح النووي فعالا وقابلا للتحقق ولا رجعة فيه. ونعتقد أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتحديد المادة السادسة منها، ومن خلال نهج تدريجي يقوم على الثقة المتبادلة ويأخذ في الاعتبار البيئة الأمنية.

ومما يؤسف له أن الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم تعتمد تقريرا توافقيا. ولكن يجب أن نواصل التركيز على ضمان إحراز تقدم في تنفيذ الالتزامات السابقة للمؤتمرات الاستعراضية للأعوام 1995 و 2000 و 2010 وفي البحث عن سبل جديدة نحو إعادة تأكيد نظام المعاهدة وتعزيزه أثناء دورة الاستعراض الحالية. ونرحب بالمناقشات البناءة التي دارت في الفريق العامل المعني بمعاهدة عدم الانتشار بشأن تعزيز عملية استعراض المعاهدة، بما في ذلك تحسين الشفافية والفعالية والمساءلة، وسنواصل عملنا للاستفادة منها.

لا يزال بدء مفاوضات بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، في إطار مؤتمر نزع السلاح ووفقا لولاية شانون، يمثل إحدى أولوياتنا الأساسية في مجال نزع السلاح النووي. وريثما تدخل هذه المعاهدة

الرئيس من تقديم موجز للمداولات بصفته الشخصية وامتناناً للممارسة المتعددة الأطراف الراضية. ومع ذلك، نشيد بالسفير فينانين على حسن سير أعمال اللجنة التحضيرية وجلسات الفريق العامل. ونحن على ثقة بأن موجزه سيشكل أساساً مفيداً لنا جميعاً في العام المقبل في جنيف تحت القيادة المقترحة للسفير رحمتولين.

وفيما يتعلق بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، نؤيد تأييداً تاماً نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي ينبغي زيادة تعزيزه. وعليه، ندعو جميع الدول الأطراف المتبقية في معاهدة عدم الانتشار التي لم تصدق بعدُ على اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية ولم تُدخلها حيز النفاذ، على أن تفعل ذلك. والوكالة هي الهيئة المختصة بضمان التنفيذ الكامل والنزيه والمستقل والموضوعي للضمانات. ولذلك، نلاحظ بقلق متزايد مطالب بعض الوفود بإبراز مشروع أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بشكل أكبر في جدول أعمال الوكالة. ومشروع أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة هو مسألة تتعلق بنظام الضمانات القياسي في الوقت المناسب. ونؤيد تأييداً تاماً ولاية الوكالة في مجال السلامة النووية ونرفض الاتهامات حول تصريف المياه المعالجة بالنظام المتقدّم لمعالجة السوائل من محطة فوكوشيما للطاقة النووية. ولدينا ثقة كاملة في تقييم الخبراء الذي أجرته الوكالة ونقدر استمرار حكومة اليابان في تقديم المعلومات.

وفيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، نشجع الدول التي لم توقع أو تصدق عليها بعد على أن تفعل ذلك. ويساورنا قلق بالغ إزاء النية المعلنة لمجلس الدوما الروسي بإلغاء تصديقه على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي حال تم ذلك، فسيكون خطوة أخرى في الاتجاه الخاطئ.

أخيراً، نأسف لأن بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أمر طال انتظاره ونشجع الجهات المعنية على احترام الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى.

السيد سيغورا أراغون (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): نرحب بهذه المناقشة المواضيعية. أود أن أبدأ بالتأكيد مجدداً على أن السلفادور

انتقدت بلدان عديدة التقدم البطيء في نزع السلاح النووي. ونتفهم إحباطها. وتود تشيكيا أيضاً أن تعيش في عالم خال من الأسلحة النووية، ويظل هذا هدفاً وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ومن المؤسف أن سلوك روسيا على مدى العقدين الماضيين، الذي بلغ ذروته في الغزو العسكري الواسع النطاق لأوكرانيا، لا يشعر البلدان في أوروبا بالأمان. لذلك، لا غرابة في أن تصبح إمكانية الانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، بما في ذلك الردع النووي لديها، أكثر جاذبية من أي وقت مضى لعدد من البلدان، بما في ذلك أوكرانيا. إن الهجوم المباشر الذي شنته روسيا على جارتها التي تعهدت باحترام سيادتها وأمنها من خلال توقيعها على مذكرة الضمانات الأمنية المتعلقة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1994، قد علمنا جميعاً درساً خطيراً. وندعو بوجه خاص البلدان غير الأوروبية إلى النظر في تأثير العدوان الروسي من تلك الزاوية أيضاً.

ومن المؤسف أن الهيكل الدولي لنزع السلاح في تدهور مستمر، كما يتضح من مثال معاهدة ستارت الجديدة. ونأسف لتعليق روسيا المزعوم لمعاهدة ستارت الجديدة وعدم وفائها سابقاً بالالتزامات القانونية المتعلقة بآلية التحقق بموجب المعاهدة. ولا تزال معاهدة ستارت الجديدة تخدم المصلحة الأمنية لجميع الدول. ولذلك، ندعو جميع الأطراف المعنية إلى التصرف بمسؤولية والمشاركة البناءة من أجل إعادة تقليص حجم المخزونات تمثيلاً مع المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

ويجب ألا تضعف الظروف الأمنية المحزنة عزمنا على دعم الهيكل القائم لنزع السلاح وعدم الانتشار. لقد دخلنا للتو دورة استعراض جديدة لمعاهدة عدم الانتشار. وسبق انعقاد الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الحادي عشر عقد اجتماع لفريق عامل معني بزيادة تعزيز عملية الاستعراض. وقد أثلج صدورنا مستوى المشاركة عبر الإقليمية من أجل تحقيق هدف مشترك، ولا سيما خلال اجتماعات الفريق العامل. ومن المؤسف جداً أن أحد الوفود منع

الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا العام في المقر وستأسسه المكسيك. ونؤكد من جديد التزامنا بإعلان وخطة عمل فيينا المعتمدين في الاجتماع الأول للدول الأطراف ونأمل أن نواصل العمل على تنفيذ المعاهدة. وأود أيضا أن أشير إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لأنها، انطلاقا من موقفنا الوطني، تعزز النظام الدولي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وهي صك شبه عالمي له تطبيقات مدنية هامة واستخدامات مدنية لكوكبنا، بالإضافة إلى القيمة الجوهرية التي يضيفها إلى الجهود الدولية المبذولة في مجال عدم الانتشار.

وختاما، نود أن نخوض في مسألتين مركبتين للسلفادور.

أولا، أود أن أشدد على أهمية الالتزام بضمان المشاركة والقيادة المتساويتين والكاملتين والفعاليتين للمرأة والرجل في الصكوك التي تشكل الهيكل الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار، وفي هذا الصدد بتعزيز إمكانات المرأة المفضية إلى التحول في خطتي السلام والأمن.

ثانيا، يجب أن أبرز أهمية وقيمة مشاركة المجتمع المدني وأصحاب المصلحة المتعددين في العمليات المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار وهدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ويحظى تبادل الآراء مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والصناعة ومساهماتهم بالتقدير. ويُحتفل بالتزامهم بتحقيق أهدافنا المشتركة في مجال نزع السلاح الذي يستحق تقديرنا.

السيد مولا (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.11).

ولا تزال الأسلحة النووية تشكل أكبر تهديد للبشرية، كما أن عواقب استخدامها كارثية. وتعيش أجيالنا الحالية والمقبلة في ظل التهديد المستمر بوقوع كارثة نووية. ونكرر الإعراب عن قلقنا إزاء استمرار وجود الأسلحة النووية حيث أن حفنة من الدول لا تزال تمتلك ما يقرب من 13 000 من هذه الأسلحة. إن موقفنا من الأسلحة النووية واضح بشكل لا لبس فيه. ونعتقد أن تلك الأسلحة لا تؤمن

فخورة بكونها دولة طرفا في المعاهدة التاريخية لحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي، معاهدة تلاتيلولكو، التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم وأرست سابقة هامة لإنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية. ويؤكد بلدي أن تلك المناطق تشكل جزءا لا يتجزأ من الهيكل الدولي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، ونعترف في هذا الصدد بعمل وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تتمثل ولايتها في التحقق من تنفيذ منطقة تطبيق المعاهدة التي تضم 33 بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وفي هذا الصدد، تأسف السلفادور لأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لها سابقة تتمثل في مؤتمري استعراضيين لم يتمكننا من اعتماد وثيقتين ختاميتين موضوعيتين. وقد رحب بلدي باهتمام متجدد بعملية استعراض معاهدة عدم الانتشار الجديدة وشارك في الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الحادي عشر التي عقدت في فيينا. ومع ذلك، نلاحظ بقلق أن رئيس الاجتماع، في خطوة غير مسبوقة، اضطر إلى سحب وثيقة الموجز والتوصيات للدورة الثانية للجنة التحضيرية. ومن المهم التشديد على ضرورة إحراز تقدم جوهري في دورات اللجنة التحضيرية لكي تظل معاهدة عدم الانتشار صكا هاما. وينبغي إعادة تأكيد التزامات المؤتمرات الاستعراضية السابقة، كما ينبغي تعزيز التقدم المتوازن بشأن الركائز الثلاث للمعاهدة.

ونود أن نبرز أن معاهدة عدم الانتشار ليست السبيل الوحيد لتحقيق أهدافنا في مجال نزع السلاح النووي. ويشدد بلدي، بوصفه دولة طرفا في معاهدة حظر الأسلحة النووية، على أهمية ذلك الصك لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ونعرب عن قلقنا إزاء استمرار الخطر الذي تشكله الأسلحة النووية على البشرية ونؤكد من جديد أن الضمان الوحيد لعدم استخدامها هو إزالتها على نحو كامل لا رجعة فيه دون شروط مسبقة ودون مزيد من التأخير. ونتطلع إلى الاجتماع الثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية

في ذلك لتوليد الطاقة والرعاية الصحية والزراعة. وبنغلاديش، بوصفها دولة تمر بمرحلة انتقالية إنمائية، مصلحة مشروعة في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية لتحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة. ونعتقد أن هذه الحقوق تأتي مقترنة بمسؤوليات معينة. ونحن مدركون إدراكاً شديداً لمسؤولياتنا ونمضي قدماً وفقاً لأعلى المعايير التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونعيد تأكيد تأييدنا لبدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة فعالة وغير تمييزية وملزمة قانوناً ويمكن التحقق منها دولياً وبفعالية لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونواصل أيضاً الانضمام إلى الدول الأطراف الأخرى في الدعوة إلى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر. كما نؤيد بقوة إنشاء صك ملزم قانوناً ليوثر ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وتعتقد بنغلاديش أن النهج الإقليمية، بما فيها إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بموجب المادة السابعة من معاهدة عدم الانتشار، هي خطوة عملية لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، نؤكد مجدداً دعمنا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ختاماً، أود أن أدعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الالتزام بعدم استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها تحت أي ظرف من الظروف.

السيد دياك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل نيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/78/PV.11).

إن عمل اللجنة الأولى يبدأ في ظل خلفية من الأزمات الأمنية المعقدة التي تؤكد حدود قدرة المجتمع الدولي على صون السلام والأمن الدوليين، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضمان احترام حقوق الإنسان، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وعلى الرغم من

أحداً، بل إنها تعرض أمن الجميع للخطر. وبالتالي، نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الضمان النهائي للأمن لا يمكن إلا في القضاء التام على الأسلحة النووية.

وانطلاقاً من هذا الاعتقاد، صدقنا على معاهدة حظر الأسلحة النووية. ونعتقد أن هذه المعاهدة ستحرز تقدماً كبيراً نحو تحقيق الهدف المتفق عليه عالمياً المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ونهيب بجميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تفعل ذلك. ونرحب بدخول المعاهدة حيز النفاذ في 22 كانون الثاني/يناير 2021 وعقد اجتماعها الأول للدول الأطراف في عام 2022 الذي اعتمد إعلاناً سياسياً وخطة عمل. ونتطلع إلى المشاركة البناءة في التحضير للاجتماع الثاني للدول الأطراف في المعاهدة. ونود، على سبيل الأولوية، أن نشهد تنفيذها الكامل من قبل الجميع، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية.

إننا نعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي والدعامة الأساسية في السعي إلى نزع السلاح النووي. ويعرب وفد بلدي عن خيبة أمله البالغة إزاء حالي الفشل المتتاليين للمؤتمرين الاستعراضيين التاسع والعاشر للمعاهدة في اعتماد وثيقة ختامية بتوافق الآراء. ولا يزال يساورنا القلق إزاء التحديث المستمر للأسلحة النووية، والتحسينات المستمرة للأسلحة النووية القائمة، وتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية. ونكرر التأكيد على الحاجة الملحة إلى نزع السلاح النووي بصورة منهجية وتدرجية ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها ومحددة زمنياً تمشياً مع روح المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إظهار إرادتها السياسية الحقيقية لتمكين المؤتمر الاستعراضي الحادي عشر لمعاهدة عدم الانتشار من التوصل إلى نتيجة مجدية وملموسة ومستدامة بغية زيادة تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار.

وتعيد بنغلاديش التأكيد على أنه لا ينبغي لشيء أن يقوض الحقوق غير القابلة للتصرف لجميع الدول في استحداث الطاقة النووية وإجراء البحوث بشأنها وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية، بما

أو التهديد باستعمالها. أخيراً، يجب أن نعمل بشكل جماعي لإبرام صك عالمي يحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، وإضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار، وتنفيذ معاهدة حظر الأسلحة النووية، واتخاذ إجراءات حاسمة تؤدي إلى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. تشكل تلك الصكوك ضمانات لنزع السلاح العام الكامل.

ثانياً، يذكر وفد بلدي أن هدف تحقيق نزع السلاح النووي لا يمكن أن يكون قابلاً للتطبيق إذا كانت هناك بلدان أخرى، بالإضافة إلى الدول النووية القائمة، تطمح إلى الحصول على أسلحة نووية. ولهذا السبب نحتاج إلى إحراز تقدم بشأن إضفاء الطابع العالمي على المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ويكرر وفد بلدي تأكيد التزامه بمعاهدة بليندايا التي تؤكد من جديد وضع أفريقيا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية. ومن نفس المنطلق، يؤيد بلدي مشروع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ومن الأهمية بمكان أيضاً الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن المسألة النووية الإيرانية والاتفاقات المتعلقة بالحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية في أوروبا. ومن المهم بنفس القدر أيضاً مواصلة المحادثات بشأن إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

ثالثاً، يجب أن نعمل على تنشيط هيئات نزع السلاح النووي وإخراجها من سباتها المزمّن. يشير وفد بلدي مع القلق إلى الإخفاقات المتكررة في مداولاتنا، ولا سيما في المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم الانتشار واجتماع الفريق العامل المعني بتعزيز عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار. ولا يزال وفد بلدي على اقتناع بأن التعقيد المتزايد للتوترات الجيوسياسية، والانتقال إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب، وظهور مناطق نزاع جديدة، لا يمكن أن يعفينا من مسؤوليتنا الجماعية عن التداول بشأن نزع السلاح العام. بل على العكس من ذلك، في الوقت الذي لا تزال فيه البشرية تواجه التهديد الحقيقي المتمثل في استخدام الأسلحة النووية والأخطار الأمنية بجميع أنواعها،

عزماً المشترك، الذي أعيد تأكيده هنا مراراً وتكراراً، لا بد من القول إن نزع السلاح النووي الذي نتطلع إليه جميعاً يتحول إلى حلم مثالي أكثر فأكثر.

أصبح شبح الحرب النووية اليوم - الذي كان في السابق خطاباً مخصصاً لمجتمع مدني يجب إثارة المخاوف - سرداً متشائماً يلّمح إليه المجتمع الدولي بشكل متزايد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع وتيرة النزاعات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، واستمرار الإرهاب والتطرف العنيف، وظهور تهديدات جديدة مثل تكنولوجيات المعلومات الجديدة والذكاء الاصطناعي، كلها عوامل زادت من خطر استخدام الأسلحة النووية، حتى عن طريق الخطأ.

وبالنظر إلى تلك الحالة، يود وفد بلدي أن يدعو إلى زيادة الوعي والدعوة إلى بذل الجهود للتحرك بشكل إيجابي نحو هدفنا المشترك المتمثل في القضاء التام على الأسلحة النووية بشكل لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه. وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يشارككم بعض الأفكار على سبيل الإسهام في المناقشة.

أولاً، يود وفد بلدي أن يشير إلى أنه بينما يجب على جميع الدول أن تمتنع، في سلوكها الفردي والجماعي، عن تقويض جهودنا المشتركة للحفاظ على السلام والأمن، فإن التمسك بتلك المسؤولية يقع بشكل خاص على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية عندما يتعلق الأمر بالأمن النووي. وندعوها إلى تحمل مسؤولياتها الفردية والجماعية والاتفاق على برنامج أكثر طموحاً ولا رجعة فيه ويمكن التحقق منه لإزالة ترساناتها، بما في ذلك تدمير القذائف التي تحمل رؤوساً حربية نووية. كما نحثها على العمل بحسن نية لاحتواء مخاطر تسريب ترساناتها النووية ومنع التسليح النووي للفضاء الخارجي ومنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل. ونحثها على العمل من أجل الانتشار الأفقي للأسلحة النووية وتوفير ضمانات أمنية سلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بغية التوصل على سبيل الأولوية القصوى إلى صك عالمي غير مشروط وغير تمييزي وملزم قانوناً لإعطاء جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية

الانتشار والأمن والسلم الدولي. وفي ذلك الصدد، ترى أوروغواي أن من الضروري، من أجل تحقيق نزع السلاح النووي، تعزيز التبادلات على الصعيد المتعدد الأطراف وتوليد الثقة اللازمة بين الأطراف بغية إحراز تقدم بشأن جدول الأعمال الدولي. بيد أننا نفهم، كما نكر الأمين العام في اليوم الدولي للقضاء التام على الأسلحة النووية، أن الدول الحائزة للأسلحة النووية هي التي يجب أن تأخذ زمام المبادرة في نزع الأسلحة النووية وإزالتها فوراً ودون تأخير. وفي ذلك الصدد، ندعو تلك الدول إلى الوفاء بالتزاماتها القاطعة بإزالة ترساناتها النووية عملاً بالمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والالتزامات المنبثقة عن المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم الانتشار. ونعيد التأكيد على أن معاهدة عدم الانتشار لا تنشئ أي حق في حيازة أي دولة للأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، لأن المعاهدة تنشئ وضعاً انتقالياً. ونعتقد أيضاً أنه ينبغي أن تتاح للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الفرصة لرصد أفعال البلدان الحائزة لها ووفائها بالتزاماتها، آخذين في الحسبان في تلك الحالة أن تعددية الأطراف هي الأداة المناسبة لتحقيق ذلك.

وبغية التغلب على تحديات نزع السلاح وعدم الانتشار في عالم يوجد فيه أكثر من 12 000 من الأسلحة النووية التي تمثل تهديداً غير مقبول لمستقبل البشرية، نحتاج إلى تعزيز الشفافية وبناء الثقة. فلنزرع اليوم، أكثر من أي وقت مضى، مناخاً من حسن النية والاحترام المتبادل، على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتزامات جادة وثابتة من جانب المجتمع الدولي بنزع السلاح والأمن الدولي.

ونؤكد من جديد التزامنا بمعاهدة ثلاثيولكو التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في إقليم مكتظ بالسكان، وبمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونحث الأعضاء الذين لم يصدقوا عليها بعد على أن يفعلوا ذلك دون تأخير لكي تدخل حيز النفاذ.

وبالمثل، نؤكد من جديد الالتزامات القانونية الملزمة المتفق عليها منذ أكثر من 50 عاماً مع دخول معاهدة عدم الانتشار حيز النفاذ، ونكرر التأكيد على أن الالتزامات التي تم التعهد بها دولياً يجب الوفاء بها بشكل لا لبس فيه ودون تأخير.

يتحتم علينا أن نتغلب على خلافاتنا الداخلية لكي نضع نزع السلاح في صميم أولوياتنا. لذلك بات من المهم أن نؤكد من جديد إيماننا المشترك بتعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. إن تنشيط هيئات نزع السلاح سيستتبع بالضرورة تنشيط الثقة المتبادلة والإرادة السياسية القوية والالتزام المجدي بدرجة أكبر بتهدئة العلاقات الدولية من جانب جميع الدول الأعضاء. أخيراً، نحن بحاجة إلى تصحيح اختلال التوازن بين ركيزة عدم الانتشار النووي التي تستفيد من صياغة قوية، وركيزة نزع السلاح النووي التي تعاني من الافتقار إلى صيغة لغوية أقوى. ومن الضروري بنفس القدر ضمان التوازن بين نزع السلاح وعدم الانتشار وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة والتكنولوجيات النووية.

وفي سياق الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، ندعو الدول إلى إبداء قدر كبير من الدبلوماسية والمرونة، فضلاً عن قدر أكبر من الشعور بالمسؤولية، بغية الحفاظ على المكاسب التي تحققت منذ القرار الأول (القرار 1 (د-1))، الذي اتخذته الجمعية العامة بشأن هذه المسائل بالذات في 24 كانون الثاني/يناير 1946. وستواصل السنغال من جانبها، بتراتها كبلد سلام، تقديم إسهامها.

السيد يوستاثيرو دي لوس سانتوس (أوروغواي) (تكلم بالأسبانية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل المكسيك بالنيابة عن الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية والموقعة عليها (انظر A/C.1/78/PV.11).

وفي السياق الدولي الراهن، يراقب بلدي بقلق بالغ النزاع الناشب بين روسيا وأوكرانيا ويدين بشدة أي استخدام غير مشروع للقوة، بينما يدعو إلى التسوية السلمية للنزاعات والحوار بين الأطراف المعنية. وقد دعت أوروغواي في مناسبات عديدة إلى احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي وحقوق الإنسان في سياق ذلك النزاع.

إن بلدي لم يطور أو ينتج أو يحصل على أسلحة دمار شامل، سواء كانت كيميائية أو بيولوجية أو نووية. لذلك فهو ملتزم التزاماً راسخاً بتلك المسألة، مما يدل على إسهامنا في نزع السلاح وعدم

وتدعو كينيا، بوصفها دولة طرفاً في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الدول المدرجة في المرفق 2 إلى التصديق عليها على وجه السرعة. وتؤكد كينيا، بوصفها دولة طرفاً في معاهدة عدم الانتشار، من جديد التزامها بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار وبالعالم خالٍ من الأسلحة النووية. وبالمثل، تؤيد كينيا معاهدة حظر الأسلحة النووية وتحتّ على الحوار المتعدد الأطراف وتجديد الالتزام بنزع السلاح.

وتعترف كينيا، بوصفها دولة طرفاً في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، بالمناطق الإقليمية بوصفها لبنات بناء نحو عالم أكثر أمناً. ونشجّع الجهود الرامية إلى إنشاء مثل هذه المناطق على الصعيد العالمي.

ونحن نحترم حقوق الدول في التكنولوجيا النووية السلمية ولكننا نشدد على التقيد بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتؤيد كينيا، بوصفها عضواً في الوكالة، الحصول العادل على التكنولوجيا، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية.

أؤكد في الختام على أن كينيا لا تزال ملتزمة بالعمل مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ويحدونا الأمل في أن نكسر قريباً الجمود الذي وصلت إليه آلية نزع السلاح الذي طال أمده أكثر مما ينبغي له.

السيد زلينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد أوكرانيا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/78/PV.11) وتدعو أن تدلي الآن ببعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

ما فتئت أوكرانيا تشارك بنشاط في العملية العالمية لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، مقدمة إسهاماً تاريخياً في تلك القضية.

ونسلم بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي. وتشدد أوكرانيا على ضرورة إحراز تقدم نحو التنفيذ الكامل للمادة السادسة، بما في ذلك من خلال التخفيض الشامل للمخزون العالمي من الأسلحة النووية.

وتود أوروغواي، بوصفها طرفاً كامل العضوية في معاهدة حظر الأسلحة النووية، أن تحتّ الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في تلك المعاهدة على الانضمام إليها دون تأخير. ونود أن نعرب لزملائنا من المكسيك عن دعمنا لعملهم في الاجتماع الثاني للدول الأطراف في المعاهدة، المقرر عقده في الفترة من 27 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر.

السيد نونغو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد كينيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل كل من نيجيريا وإندونيسيا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز، على التوالي (انظر A/C.1/78/PV.11). وسأدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

إن وجود الأسلحة النووية، والتهديدات بنشرها، ونقل تكنولوجياتها وموادها الانشطارية، ما زالت تهدد السلام والأمن في عالمنا وتلقي بظلالها عليهما. ومما يؤسف له عدم إحراز تقدم يذكر في تخفيض الترسانات النووية بعد مرور 55 عاماً على إبرام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن خطر سوء التقدير من جانب الدول المسلحة نووياً كل يوم، واحتمال وقوع الأسلحة في أيدي أطراف ضارة من غير الدول، قد بات خطراً وشيكاً.

ويكمن الضمان المطلق ضد استخدام الأسلحة النووية في القضاء التام عليها. لا يمكن أن تكون التزامات نزع السلاح اختيارية. فهي تتطلب اهتمامنا الجماعي العاجل وتقانينا الذي لا يتزعزع. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخلى عن الوعد الزائف بالردع النووي وأن توقف سباق التسلح. وينبغي لحقيقة العواقب الكارثية للتفجير النووي أن تثير الحاجة الملحة إلى المشاركة البناءة والإرادة السياسية والتنفيذ الكامل للتعهدات والالتزامات القانونية المتعددة الأطراف ذات الصلة إلى أن يتحقق هدف القضاء التام على الأسلحة النووية. ويجب أن نمي الثقة والإرادة السياسية والالتزام بنزع السلاح وعدم الانتشار. إن تعزيز تنفيذ معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية أمر أساسي.

وتجدر الإشارة إلى أن روسيا كانت الدولة الوحيدة التي عرقلت توافق الآراء بشأن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في آب/أغسطس 2022.

وفي وقت سابق من هذا العام، أعلن الاتحاد الروسي عن استعداده لإجراء تجربة سلاح نووي، وعلق مشاركته في معاهدة ستارت الجديدة، كما أعلن عن نشر أسلحته النووية غير الاستراتيجية على أراضي بيلاروس، عقب الاتفاق الموقع بين البلدين. وفي الآونة الأخيرة، أعلنت روسيا عزمها على إعادة النظر في التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

تتعارض جميع تصرفات روسيا وتصريحاتها مع البيان المشترك الصادر في 3 كانون الثاني/يناير 2022 عن قادة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بشأن منع نشوب حرب نووية وتجنب سباقات التسلح. إن الكرملين مستعد لتقويض كامل هيكل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، فضلاً عن المبادئ الأساسية لمعاهدة عدم الانتشار ونظام الأمن الدولي ككل. لكن ما هو واضح هو أن الكرملين ليس مستعداً لوقف انتهاكاته لميثاق الأمم المتحدة والعودة إلى مبادئ القانون الدولي. لذا فمن الأهمية بمكان ألا تقع أي دولة مسؤولة في فخ قعقة السلاح النووي الروسي وأن توطد الإجراءات المشتركة والحاسمة لضمان الردع الموثوق به ومنع روسيا من أن تزيد من تآكل هيكل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

ونذكر بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يمكن أن تتمتع بمركز دولة حائزة للأسلحة النووية بموجب معاهدة عدم الانتشار. وتحث أوكرانيا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تتخلى عن أسلحتها النووية وعن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، بما في ذلك قذائفها التسيارية والبرامج ذات الصلة، على نحو كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونكرر أيضاً دعوتنا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى العودة للامتثال لمعاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة والتوقيع والتصديق على بروتوكول إضافي ملحق بها، فضلاً عن التوقيع والتصديق على

وتؤيد أوكرانيا تأييداً تاماً جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إضفاء الطابع العالمي على آلياتها لتنفيذ الضمانات، وتقدر تقديراً عالياً الدور الهام الذي تؤديه الوكالة في تنسيق الجهود الدولية لتأمين نظام عدم الانتشار النووي وتيسير الاستخدام السلمي للطاقة النووية في جميع أنحاء العالم.

ونسلم بأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لا تزال أحد العناصر الرئيسية لهيكل الأمن العالمي في ميدان الحد من الأسلحة النووية. ولا يزال دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ مسألة ذات أولوية. وندعو جميع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق 2، إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

كما تدعو أوكرانيا إلى الشروع فوراً في المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح والتوصل في وقت مبكر إلى إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى.

في هذه اللحظة بالذات، فيما نتكلم في هذه القاعة عن الأمن العالمي، تقصف روسيا المدن بشكل عشوائي في أوكرانيا وتواصل احتلال أكبر محطة للطاقة النووية في أوروبا بصورة غير قانونية، وهي محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء. لقد كان الابتزاز النووي أحد الأدوات التي استكشفتها روسيا منذ بداية حربها العدوانية الشاملة دون سابق استفزاز وغير المبررة ضد أوكرانيا، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة. ولا يزال احتلال روسيا لمحطة زابوريجيا النووية يشكل أخطاراً جسيمة على السلامة والأمن النوويين لأوكرانيا والمنطقة بأسرها. ونذكر بأن الضمان الوحيد لتجنب وقوع كارثة نووية هو انسحاب القوات الروسية وموظفيها المدنيين انسحاباً كاملاً من محطة زابوريجيا النووية المحتلة مؤقتاً وإعادة السيطرة الكاملة على المحطة إلى أوكرانيا.

زادت روسيا، خلال الأيام الأولى من غزوها لأوكرانيا، من مستوى التأهب لقواتها النووية. كما انخرطت موسكو في خطاب نووي غير مسؤول.

تحذو حذوها. ويلزم بذل جهود متجددة لضمان دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وبدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونؤيد مشروع القرارين المقترحين لذلك الغرض (A/C.1/78/L.12 و A/C.1/78/L.45) اللذين يحثان جميع الدول، في جملة أمور، على إعلان وقف اختياري للتجارب النووية وإنتاج المواد الانشطارية الصالحة لصنع الأسلحة والإبقاء عليه بوصفه تدبيراً مؤقتاً أساسياً. ونعرب أيضاً عن قلقنا البالغ إزاء الملاحظات الأخيرة التي أبدتها الاتحاد الروسي والتي تتطوي على إمكانية انسحابه من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحث روسيا على البقاء كدولة مصدقة وتؤكد من جديد وقفها الاختياري للتجارب النووية.

وفي ذات الوقت، نرى جمهورية كوريا بأن ضمانات الأمن السلبية يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في عدم الانتشار النووي، حيث أن هذه الضمانات يمكن أن تقلل من الحوافز التي تدفع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى حيازة تلك الأسلحة. غير أننا نتمسك بالمبدأ القائل بأن تلك الضمانات ينبغي ألا تُطبق إلا على الدول التي تمتثل بإخلاص لمعاهدة عدم الانتشار بوصفها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية.

وإلى جانب جهودنا الرامية إلى تعزيز نزع السلاح النووي، يجب أن نواصل الرد بطريقة موحدة وحازمة ضد الانتشار. ويجب أن نضع في اعتبارنا أن هوس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي دام عقوداً بالبرامج النووية وبرامج القذائف ومستوى استنزافاتها غير المسبوق - بعد أن أطلقت أكثر من 100 قذيفة منذ عام 2022 في انتهاك للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات متعددة لمجلس الأمن، يهدد النظام الدولي لعدم الانتشار النووي. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة على التخلي عن كل الأسلحة النووية والقذائف التسيارية والبرامج ذات الصلة بطريقة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، والامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والعودة إلى الحوار. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بإخلاص. وفيما يتعلّق بإيران والجمود في عملية استعادة خطة العمل الشاملة المشتركة والتقرير المثير للقلق (GOV/2023/58) بشأن هذه

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون أي شروط مسبقة أو مزيد من التأخير. ما انفكت مسألة خطة العمل الشاملة المشتركة تثير بالغ القلق للمجتمع الدولي ولا تزال تتوقف على امتثال إيران لالتزاماتها بموجب خطة العمل.

السيد كيم سونغهون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):

تكرر جمهورية كوريا الحاجة الملحة إلى إحراز تقدم ملموس في نزع السلاح النووي، على النحو الذي أبرزه بحق عدد من البلدان خلال المناقشة العامة. وفي حين أن نزع السلاح النووي مسؤولية مشتركة، فإن الدور القيادي للدول الحائزة للأسلحة النووية يكتسي بلا شك أهمية خاصة. وتضم جمهورية كوريا صوتها إلى الدعوة للتنفيذ الكامل للبيان المشترك الصادر في العام الماضي عن قادة الأعضاء الخمسة الدائمي العضوية في مجلس الأمن، الذي أكد من جديد التزامهم بالمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وما زلنا نتوقع من الأعضاء الخمسة أن يدخلوا في حوار سريع من أجل تعزيز نزع السلاح النووي والحد من المخاطر. لذلك نرحب بالمباحثات رفيعة المستوى بين الولايات المتحدة والصين هذا العام وندعو إلى توسيع تلك المشاركة الثنائية بحسن نية. كما ننضم إلى الآخرين في حثّ الاتحاد الروسي على استئناف تنفيذه الكامل لمعاهدة ستارت الجديدة دون مزيد من التأخير.

وينبغي ألا تلجأ أي دولة إلى الابتزاز النووي أو إلى عكس الاتجاه الذي طال احترامه لتخفيض الأسلحة النووية. إن الخطاب النووي غير المسؤول ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على وجه الخصوص لا يضرّ بنزع السلاح النووي فحسب، بل أيضاً بعدم الانتشار النووي. كما أن التقارير عن التصعيد النووي السريع والغامض تشكل مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي. وهذا يقودنا إلى مسألة الشفافية من حيث مذهب التصريح عن الأسلحة النووية والقدرات النووية الفعلية. إن تعزيز الشفافية هو في حد ذاته خطوة ذات مغزى في الحد من المخاطر النووية توفر الأساس الذي تبنى عليه تدابير ملموسة لنزع السلاح النووي. وفي ذلك الصدد، نرحب بتدابير الشفافية النووية التي اتخذتها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ونحثّ الدول الأخرى على أن

اللاعودة، بحيث يصبح السعي إلى السلام غداً أبعد عن المنال. ولهذا السبب، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يغض الطرف عن الحقيقة المقلقة المتمثلة في اتجاه تحديث الترسانة النووية وتطوير الأسلحة الجديدة، لأنه يُعرض للخطر الأمن العالمي والقيم الأساسية للبشرية. لذلك تكرر غانا، في ساعة عدم اليقين هذه، نداءها إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تقي بالتزاماتها بنزع السلاح بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلاً عن تعهداتها بإزالة ترساناتها النووية إزالة كاملة وشفافة ولا رجعة فيها وبطريقة يمكن التحقق منها دولياً.

ونؤكد من جديد كذلك على أهمية مختلف المعاهدات والاتفاقات التي تقيد أنشطة الأسلحة النووية، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، ومعاهدة ستارت الجديدة، وقرار مجلس الأمن 1540 (2004)، والمعاهدة المقترحة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وتشدد غانا على الدور المحوري لمعاهدة عدم الانتشار في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. يجب السعي إلى تحقيق الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار في آن معاً، لا أن يكون بعضها على حساب بعض. ونؤكد من جديد أن سياسات عدم الانتشار ينبغي ألا تقوض أبداً حق الدول غير القابل للتصرف في الحصول على المواد والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. ونشدد على أن التطوير السلمي للتكنولوجيا النووية يجب أن يتم تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي امتثال تام لزاماتها وبروتوكولاتها الإضافية ونظمها للتحقق. وفي نفس الوقت، ينبغي عدم استغلال أهداف الاستعمالات السلمية لتحقيق أغراض الانتشار.

ونشدد على أهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية في نزع السلاح النووي ومعاهداتها التمكينية، مثل معاهدة بليندايا. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم المحرز خلال مختلف دورات المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وننوّه به.

يوفر تدهور الحالة الأمنية حافزاً إضافياً وملحاً لحظر إنتاج المواد الانشطارية. ونذكر بأن بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف

المسألة المقدم من جانب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، نأمل أن نرى تقدماً يسمح بعودة المجتمع الدولي للوثوق في الطابع السلمي الخالص لبرنامج إيران النووي.

إن المهمة الصعبة المتمثلة في تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية تتطلب تعددية أطراف فعالة، لأنه مسعى تعاوني يتطلب نهجاً عملية وتدرجية. ويجب أن نواصل بذل مختلف الجهود لإحراز تقدم ذي مغزى، مهما كان صغيراً، وسد الفجوة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك من خلال النهج ذات الصلة مثل مبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي ومبادرة تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي.

ويود وفد بلدي أن يختتم بيانه بالتأكيد مجدداً على استعدادنا للتواصل مع جميع الوفود على نحو بناء قدر الإمكان.

السيدة كيسي أنتوي (غانا) (تكلت بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل كل من إندونيسيا ونيجيريا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية، على التوالي (انظر A/C.1/78/PV.11).

إننا، إذ نجتمع هنا اليوم لمعالجة مسألة نزع السلاح النووي الحاسمة، نواجه واقعاً متناقضاً. فعلى الرغم من تطعاتنا الجماعية والالتزامات الدولية التي قطعناها، لا يزال وضع نزع السلاح النووي بعيداً عن المثل الأعلى الذي نتصوره. ولا يزال هناك نحو 500 12 من الرؤوس الحربية النووية في جميع أنحاء العالم. لا تتميز تلك الترسانات بعددها الهائل فحسب، بل أيضاً بالاتجاهات المقلقة للتحديث، وتطوير منظومات إيصال جديدة، والتحسين المستمر للأسلحة النووية الموجودة. ومما يثير القلق بنفس القدر أننا نشهد تصاعداً متزايداً في الخطاب الخطير والتهديدات المبطنة، مما زاد من تقاوم الحالة المحفوفة بالمخاطر أصلاً.

ويجب أن نعترف بأن رغبتنا الحقيقية في عالم يسوده السلام، والتي كثيراً ما يُعبر عنها في هذا المحفل، يجب أن تتجلى من خلال أعمالنا. إن الفشل في اتخاذ تدابير تصحيحية اليوم قد يقودنا إلى نقطة

معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية خلال الأسبوع الرفيع المستوى للدورة الحالية للجمعية العامة. ويساورنا قلق بالغ، في ذلك الصدد، إزاء إعلانات روسيا الأخيرة بشأن إمكانية إلغاء تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وقدمت اليابان مرة أخرى، بدافع من التزام رئيس الوزراء كيشيدا القوي بنزع السلاح النووي، مشروع قرار بعنوان "اتخاذ خطوات لرسم خريطة طريق مشتركة من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية" (A/C.1/78/L.30)، يطرح سبيلا أساسيا للمضي قدما نحو عالم خال من الأسلحة النووية في ظل الظروف الدولية الراهنة. إن خطر استخدام الأسلحة النووية في أعلى مستوياته منذ ذروة الحرب الباردة. وعلاوة على ذلك، هناك انقسامات خطيرة فيما بين الدول في نهجها تجاه نزع السلاح النووي وانعدام الثقة في البيئة الأمنية. وفي تلك الحالة الصعبة، نقننا مشروع قرار هذا العام بإضافة بعض العبارات الجديدة المعززة بشأن تدابير ملموسة لنزع السلاح بغية النهوض بالجهود المبذولة لصالح عالم خال من الأسلحة النووية وإيجاد زخم جديد لنزع السلاح النووي. وتأمل اليابان أن يحصل النهج الواقعي المقترح في مشروع القرار على أوسع تأييد ممكن من الدول الأعضاء وأن يوجد زخما جديدا لنزع السلاح النووي قبل مؤتمر الاستعراض الحادي عشر لمعاهدة عدم الانتشار.

ويساور اليابان قلق بالغ إزاء الأنشطة النووية والصاروخية المكثفة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي تشكل تهديدا خطيرا للمجتمع الدولي. فمن الضروري أن يتحد المجتمع الدولي وأن ينفذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذا كاملا بغية تحقيق التفكيك الكامل والقابل للتحقق والذي لا رجعة فيه لجميع أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية التي تمتلكها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بكل فئات المدى. وتحت اليابان كوريا الشمالية على التقيد بجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والعودة في وقت مبكر إلى الامتثال الكامل لمعاهدة عدم الانتشار وضمائنات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي مؤتمر قمة مجموعة السبعة الذي عقد في هيروشيما في أيار/مايو، زار قادة مجموعة السبعة المدينة التي قصفت بالأسلحة

إنتاج المواد الانشطارية قد اتفق عليه بوصفه إحدى الخطوات العملية الثلاث عشرة نحو نزع السلاح في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام 2000. ونشدد على أن حظر إنتاج المواد الانشطارية أمر حاسم للحد من المخاطر النووية.

في الختام، نشدد على أهمية ومغزى الحوار وتعددية الأطراف والمساعي الجماعية الرامية إلى نزع السلاح النووي. ومن خلال التعاون والتفاني الحازم، يمكننا التغلب على التحديات الهائلة التي تنتظرنا، مع التسليم بأن الأسلحة النووية تشكل تهديداً مستمراً للبشرية.

السيد إيتشيرو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في عدم الانتشار النووي العالمي، وهيكل نزع السلاح، وجهودنا المشتركة لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. غير أن السبيل نحو تحقيق ذلك الهدف المشترك يزداد صعوبة، بالنظر إلى التحديات الخطيرة التي تواجه البيئة الأمنية الدولية، بما في ذلك سلسلة الخطابات والأعمال المزعزعة للاستقرار والتصعيدية التي يقوم بها الاتحاد الروسي في سياق عدوانه غير القانوني ومن دون سابق استغزاز على أوكرانيا، فضلا عن تعجيل الصين بتكديس ترسانتها النووية بدون شفافية أو حوار ذي معنى.

إن الحفاظ على معاهدة عدم الانتشار وتعزيزها يصب في مصلحة المجتمع الدولي بأسره. وستواصل اليابان بذل جهود واقعية وعملية تمشيا مع خطة عمل هيروشيما، التي أعلنها رئيس الوزراء الياباني، السيد فوميو كيشيدا، العام الماضي.

وفي إطار ذلك النهج، تولي اليابان الأولوية لكل من تحديد الحد الأقصى نوعيا - بالحظر الشامل للتجارب النووية - والحد الأقصى كميًا - بحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ونعتقد أن الصكين اللذين يحققان الحد الأقصى النوعي والكمي بأكبر قدر من الفعالية هما معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، على التوالي. وتحقيقا لتلك الغاية، اشتركت أستراليا والفلبين واليابان في استضافة حدث رفيع المستوى لإعادة تركيز الاهتمام السياسي على

الحائزة للأسلحة النووية بتحقيق القضاء التام على ترساناتها النووية أمراً أساسياً وعاجلاً. وقد منعت الدورات الأخيرة للفريق العامل المعني بمعاهدة عدم الانتشار واللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الحادي عشر لمعاهدة عدم الانتشار من التوصل إلى نتائج بتوافق الآراء. ولكن يبعث فينا الأمل تركيزها على الشفافية والمساءلة. ولا بد من تلبية الدعوة إلى إحراز تقدم.

قبل خمسة وعشرين عاماً، أطلق ائتلاف البرنامج الجديد. ونحث جميع الدول على تأييد مشروع القرار بشأن نزع السلاح النووي (A/C.1/78/L.33) الذي قدمه ائتلاف البرنامج الجديد.

ونتطلع إلى الاجتماع الثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية. وتتوافق معاهدة حظر الأسلحة النووية توافقاً تاماً مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتستكملها. وهي تشكل تدبيراً فعالاً لتحقيق أحكام نزع السلاح الواردة في معاهدة عدم الانتشار. ونحث جميع الدول على تأييد معاهدة حظر الأسلحة النووية ومشاريع القرارات المتعلقة بالآثار الإنسانية (A/C.1/78/L.23) و (A/C.1/78/L.32) و (A/C.1/78/L.52).

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية جزء لا يتجزأ من عملنا. وإلى أن تدخل الاتفاقية حيز النفاذ، يجب على جميع الدول أن تتمسك بالمعيار العالمي الذي وضع ضد التجارب النووية وأن تتقيد بجميع حالات الوقف الاختياري للتجارب. وندعو الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق 2 إلى الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونرحب بالتصديقات الأخيرة من قبل الدول غير المدرجة في المرفق 2. إن تعليقات روسيا بشأن احتمال إلغاء التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خطيرة. وندعو روسيا إلى عدم المضي قدماً في ذلك.

وتعيد أيرلندا تأكيد الدور الأساسي للمناطق الخالية من الأسلحة النووية بالنسبة للسلم والأمن الدوليين والإقليميين. وتؤيد أيرلندا إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وتبعث فيها الأمل نتائج المؤتمرات التي أذنت بها الأمم المتحدة حتى الآن.

النووية واستمعوا إلى أصوات الناجين من القصف الذري (الهيبياكوشا)، مشاهدين بشكل مباشر آثار استخدام الأسلحة النووية وتطلعات السكان إلى السلام. إن نقل حقيقة القنبلتين الذريتين إلى العالم هو نقطة البداية لجميع الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي. وسنواصل، مع الهيبياكوشا، نقل واقع استخدام الأسلحة النووية عبر الأجيال، بما في ذلك من خلال صندوق القادة الشباب من أجل عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد دافي (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد أيرلندا البيانات التي أدلى بها كل من المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل المكسيك، بالنيابة عن الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية والموقعة عليها (انظر A/C.1/78/PV.11) وممثل البرازيل، بالنيابة عن مجموعة من الدول المعنية بالتحقق من نزع السلاح النووي.

إن الأسلحة النووية مشكلة وجودية تتطلب حلولاً تعاونية ومتعددة الأطراف. وتجتمع اللجنة الأولى في وقت يتسم بتحديات غير مسبوقه. وتدين أيرلندا بشدة تهديدات روسيا النووية وحربها العدوانية ضد أوكرانيا. فأى استخدام للأسلحة النووية سيؤدي إلى عواقب إنسانية مدمرة ذات أثر عالمي. ونشدد على دعمنا للوكالة الدولية للطاقة الذرية للمساعدة في ضمان السلامة والأمن النوويين في أوكرانيا. إن استيلاء روسيا غير القانوني على محطة زابوريجيا للطاقة النووية واحتلالها أوجدا مخاطر غير مقبولة. فيجب إعادة محطة زابوريجيا للطاقة النووية إلى السيطرة الأوكرانية.

وتدعو أيرلندا روسيا إلى استئناف التنفيذ الكامل لمعاهدة ستارت الجديدة. وعلاوة على ذلك، فإن إعلان روسيا عن نشر أسلحة نووية في بيلاروسيا يشكل تصعيداً خطيراً. وندعو إلى العدول عن ذلك القرار.

إن المذاهب الأمنية تقترض اعتماداً أكبر على الأسلحة النووية، والترسانات النووية تتزايد من حيث العدد والتنوع. ولا بد من عكس مسار تلك الاتجاهات. والبدل هو سباق تسلح نووي جديد.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في نزع السلاح وعدم الانتشار. ولا يزال التعهد القاطع من جانب الدول

ويجب علينا أن نعمل متحدّين للتصدي للتحديات العالمية التي نواجهها. فالأسلحة النووية لا توفر لنا الأمن ولا الأمان. وحيازتها إلى أجل غير مسمى تتناقض مع الغرض من عملنا المشترك. والضمان الوحيد للسلامة من الأسلحة النووية هو القضاء التام عليها.

السيد دل روزاريو فيلا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد إسبانيا البيانين اللذين أدلى بهما كل من المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/78/PV.11) وممثل أستراليا.

يُمر نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار بأكثر فتراته تعقيدا منذ نهاية الحرب الباردة. إن الخطاب النووي غير المسؤول وغير المبرر الذي يستخدمه الاتحاد الروسي في سياق عدوانه على أوكرانيا، وانتهاكه للضمانات الأمنية المنصوص عليها في مذكرة بودابست، وقراراته، التي تتعارض مع المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية، وتصريحاته بشأن إمكانية إجراء تجارب نووية إضافية، كلها تبعدنا أكثر عن هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. إنها تمثل خطوة كبيرة إلى الوراء في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتشكل تهديدا حقيقيا للسلام والأمن الدوليين.

وعلاوة على ذلك، فإن عرقلة بعض الوفود لوثائق عمل اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتوصياتها النهائية تبين بجلاء أن هيكلا عدم الانتشار ونزع السلاح هش. غير أن من الواضح أن جميع أعضاء المجتمع الدولي تقريبا مستعدون لتعزيز معاهدة عدم الانتشار والتحرك نحو عالم خال من الأسلحة النووية، من خلال خيارات مختلفة، يمكننا من إبقاء الأمل حيا في نجاح دورة الاستعراض الحالية، المقرر أن تنتهي في عام 2026.

إن إسبانيا تحافظ على التزامها بدورة الاستعراض وبتعزيز معاهدة عدم الانتشار - حجر الزاوية في النظام الدولي لعدم الانتشار والأساس الذي تتاصر عليه نزع السلاح النووي. إننا ندافع عن أهمية الركائز الثلاث للمعاهدة وضرورة إحراز تقدم متوازن فيها جميعا.

ويجب علينا أن نتحرك نحو نزع السلاح النووي. وتقع على عاتق جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية الوفاء بالتزاماتها بنزع

إن دور الوكالة في أمان الطاقة النووية وأمنها دور لا غنى عنه. وتشكل اتفاقات الضمانات الشاملة وبروتوكولها الإضافي معايير التحقق الحالية. ونحث الدول التي تطور برامجها النووية المدنية على تعديل أو إلغاء بروتوكولاتها المتعلقة بالكميات الصغيرة والتوقيع والتصديق على البروتوكول الإضافي على سبيل الأولوية.

وتسلم أيرلندا بإسهام نظم مراقبة الصادرات في عدم الانتشار، بما في ذلك مجموعة موردي المواد النووية ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، فضلا عن مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية. فهي تسهم في عالم أكثر أمانا؛ وأي سرد يوحى بأن مثل هذه الأنظمة تمنع التجارة المشروعة لا أساس له من الصحة.

ويساورنا قلق بالغ إزاء أنشطة إيران النووية التي لا تتسق مع خطة العمل الشاملة المشتركة. فهي تثير مخاطر انتشار خطيرة جدا. فيجب على إيران والمجتمع الدولي العمل بشكل عاجل للحد من خطر الانتشار النووي وتهدة التوترات الإقليمية. إن تنفيذ إيران الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة أمر أساسي، بما في ذلك بالتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الرصد والتحقق وحل مسائل الضمانات المتعلقة.

وتحت أيرلندا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إنهاء برامجها غير المشروعة لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التفكير الكامل لبرنامجها النووي بطريقة تامة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التوقيع والتصديق فورا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والعودة إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وستواصل أيرلندا العمل على تعزيز إدماج المنظورات الجنسانية في محافل نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وسنواصل تسليط الضوء على الأثر غير المتناسب للإشعاع المؤين على النساء والفتيات.

على أن تفعل ذلك. وتهيب إسبانيا بجميع الدول التي صدقت على المعاهدة أن تفي بالتزاماتها وأن تمتنع عن أي عمل يتعارض مع أهدافها ومقاصدها. وسنواصل مناصرة الوقف الاختياري الدولي الحالي إلى أن يدخل حيز النفاذ.

وتكتسي نظم مراقبة الصادرات كذلك أهمية بالغة لعدم الانتشار. وهي تشمل لجنة زانغر ومجموعة موردي المواد النووية، اللتين توفران مبادئ توجيهية لنقل التكنولوجيا والمواد النووية وتعملان على حيازتها وتعزيز التطورات التكنولوجية، ما يسهم في الحفاظ على إمكانية التنبؤ والشفافية في التجارة النووية الدولية.

وتقدر إسبانيا دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ضمان عدم الانتشار من خلال نظم ضماناتها. وندافع عن إضفاء الطابع العالمي على اتفاقات الضمانات، إلى جانب البروتوكول الإضافي والمعايير الدولية للتحقق والشفافية.

ويعتقد وفد بلدي أن البعد الجنساني يمثل أولوية في مجال نزع السلاح النووي. وتؤيد إسبانيا وتعزز، في جملة أمور، المشاركة والقيادة للرجال والنساء على قدم المساواة.

وأخيراً، من المهم التشديد على أهمية الامتثال لقرار مجلس الأمن 1540 (2004). ونعترم العمل بنشاط في سياق المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار.

السيد توفيتش أورو - تاغبا (توغو) (تكلم بالفرنسية): يود وفد توغو أن يبدأ بتهنئتك، السيد الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. ونشيد بقيادتكم في تسيير أعمالنا ونؤكد لكم دعمنا لكم وأنتم تضطلعون بواجباتكم.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلاً إندونيسيا ونيجيريا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية، على التوالي (انظر A/C.1/78/PV.11)، ويود أن يدلي بالتعليقات التالية بصفته الوطنية.

تظل الإزالة التامة للأسلحة النووية والتأكيد الملزم قانوناً بأنها لن تنتج مرة أخرى أبداً الضمانتين المطلقتين الوحيدتين ضد استخدام

السلاح، عملاً بالمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وإذ نحزر تقدماً تدريجياً نحو ذلك الهدف، يجب علينا أن ننفذ تدابير الشفافية والحد من المخاطر وأن نتجنب التدابير المضادة، مثل البرامج ذات الشفافية القليلة والزيادات الكبيرة في الترسانات النووية.

وتساعد الإسهامات التي قدمتها مجموعات من الدول، مثل مبادرة ستكهولم لنزع السلاح النووي، وإسبانيا عضو فيها، على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن خطوات محددة وتدرجية نحو نزع السلاح. وتعلق إسبانيا أهمية قصوى، في ذلك الصدد، على المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح. وحتى ذلك الحين، ندعو إلى وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية.

ويساورنا قلق بالغ إزاء أزمة الانتشار. ولذلك، فإننا نؤيد خطة العمل الشاملة المشتركة ونحث إيران على التوصل إلى اتفاق يؤدي إلى الامتثال الكامل للالتزامات التي قطعتها والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية حل المسائل المتعلقة بشأن اتفاق الضمانات.

ويجب على كوريا الشمالية أن تمتثل لجميع قرارات مجلس الأمن، وأن تنهي تجاربها النووية وتجارب القذائف وأن تطبق اتفاق الضمانات، كخطوة نحو نزع السلاح النووي بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

وتؤيد إسبانيا بقوة جميع المبادرات المؤدية إلى عدم الانتشار النووي. ونرحب بالخطوات التي اتخذت نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ونرحب بعقد الدورات الثلاث الأولى للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ونثق في أن العملية ستأخذ مجراها ويشارك فيها جميع أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين ذوي الصلة.

إن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ أمر بالغ الأهمية. وتؤيد جهود الأمين التنفيذي الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة. ونرحب بالتصديقات الأخيرة ونحث الدول المدرجة في المرفق 2 التي لم توقع وتصدق بعد على المعاهدة

الأطراف في المعاهدة في تطوير البحوث والإنتاج والاستخدام السلمي للطاقة النووية، من دون تمييز. وقد استفاد بلدي هذا العام، في ذلك السياق، من المساعدة التقنية من الوكالة الدولية للطاقة الذرية لوضع مشروع مرسوم يحدد تدابير السلامة والأمن التي ستستخدم عند نقل المواد المشعة. وأود أن أدعو إلى تعزيز التعاون الذي يمكن أن يساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي الختام، أود أن أذكر الجميع بالنداء العاجل الذي وجهه رئيس الجمعية العامة بمناسبة اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية:

”هناك طريق واحد فقط لتجنب الحرب النووية الفانية: وهو القضاء التام والمطلق على الأسلحة النووية.“

السيد ثوني (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تشكل الأسلحة النووية تهديدا وجوديا للبشرية. ولا يمكن إزالة التهديد إلا من خلال القضاء التام عليها. وإلى أن نحقق ذلك الهدف، من المهم للغاية تعزيز المعايير القائمة المتعلقة بانتشار الأسلحة النووية واستخدامها، فضلا عن اعتماد تدابير تخفف من التهديد الذي تشكله. وترحب سويسرا بالتوصيات التي قدمها الأمين العام في ذلك الصدد في خطته الجديدة للسلام. وفي ذلك السياق، أود أن أشدد على خمس نقاط.

أولا، تتعرض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لضغوط شديدة. وإننا بحاجة إلى العودة إلى عملية استعراض فعالة ومثمرة للمعاهدة. وقد اقترحت سويسرا وأيرلندا ونيوزيلندا، إلى جانب 25 دولة أخرى، تدابير لتعزيز الشفافية والمساءلة في عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار. وسيتمكن تنفيذ تلك التدابير الدول الأطراف من إجراء تقييم أفضل للتقدم المحرز في تنفيذ المعاهدة. ونعيد تأكيد تأييدنا للملاحظات التي أبدتها رئيس الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الحادي عشر لمعاهدة عدم الانتشار فيما يتعلق بالمواضيع المحتملة التي ستناقش في دوراتها اللاحقة.

ثانيا، يساورنا القلق إزاء استمرار تآكل هيكل تحديد الأسلحة النووية. فقد توقفت عملية نزع السلاح، وتقوم جميع الدول الحائزة

الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وفي ذلك الصدد، يجب ألا نبني على الإنجازات التاريخية لمسيرتنا الطويلة نحو نزع السلاح النووي فحسب، بل يجب أن نظهر أيضا استعدادنا لتحقيق أهدافنا في أقرب وقت ممكن.

ولذلك، يجب علينا أن نعيد إرساء ممارسة توافق الآراء وأن نعيد تأكيد التزامنا القوي بهدف نزع السلاح النووي لضمان ألا ينتهي المؤتمر الاستعراضي المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالفشل، كما كان الحال بالنسبة للمؤتمرين السابقين. كما ندعو إلى الاحترام الكامل للالتزامات بموجب معاهدة عدم الانتشار، وتحديد الالتزامات القانونية الواردة في المادة السادسة والملزمة للدول الحائزة للأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بالمواد الانشطارية، نؤيد الحظر المفروض على إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، فضلا عن القضاء التام على الإنتاج السابق والمخزونات الموجودة.

وفيما يتعلق بالتجارب النووية، يعيد وفد بلدي التأكيد على أهمية ضمان عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن، من خلال تصديق الدول المدرجة في المرفق 2 على المعاهدة. كما ترحب توغو مرة أخرى باعتماد إعلان وخطة عمل قائمين على توافق الآراء عقب الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية. ونأمل أن يمكننا الاجتماع القادم من البناء على إنجازات المعاهدة وأن يقربنا من القضاء التام على الأسلحة النووية.

وبالنيابة عن بلدي، وهو طرف في معاهدة بليندا، أود أن أعيد التأكيد على الدور المركزي للمناطق الخالية من الأسلحة النووية في مجال عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي والحاجة إلى ضمان عدم استبعاد أي منطقة من مناطق العالم.

وتعيد توغو التأكيد، بوصفها بلدا ناميا طرفا في معاهدة عدم الانتشار، على التزامها بتعزيز التعاون الدولي من أجل الاستخدام السلمي للطاقة النووية بغية ضمان الحقوق غير القابلة للتصرف لجميع

دون تأخير. وبالمثل، يظل يساور سويسرا قلق بالغ إزاء استمرار برامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووية وبرامجها الصاروخية، وتدين تجاربها الصاروخية، التي تنتهك قرارات مجلس الأمن. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتناع عن إجراء أي تجارب نووية، والتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والعودة إلى الامتناع لمعاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أقرب وقت ممكن.

خامسا، ازدادت المخاطر النووية في السنوات الأخيرة. وقد اقترن العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا، بالإضافة إلى إعلان روسيا نشر أسلحة نووية على أراضي بيلاروس، بتهديدات نووية وخطاب تحريضي. وبالإضافة إلى المخاطر المحددة المرتبطة بنزاع مسلح تشارك فيه دول حائزة للأسلحة النووية، فإننا نواجه أيضا مخاطر نووية جديدة تتعلق بالتكنولوجيات الناشئة، مثل إدماج الذكاء الاصطناعي في هياكل القيادة والتحكم النووية. وعلى تلك الخلفية، نؤيد اتخاذ خطوات عملية للنهوض بالحد من المخاطر النووية، مثل إنشاء خطوط اتصال مرنة والحفاظ عليها. ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على تحقيق نتائج ملموسة بشأن تلك المسألة، بما في ذلك من خلال عملية الدول الخمس.

وستشارك سويسرا، في وقت لاحق من هذا العام، في الاجتماع الثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية. وسنواصل باهتمام متابعة مواقف الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية فيما يتعلق بتكاملها مع معاهدة عدم الانتشار.

السيد غوربانبور نجف آبادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.11).

لا يزال وجود الأسلحة النووية يؤدي إلى تفاقم التوترات العالمية ويشكل تهديدا وجوديا للبشرية. ونشدد على الالتزام الواضح والملمزم قانونا للدول الحائزة للأسلحة النووية بتحقيق نزع السلاح النووي الكامل من دون فرض شروط، كما اقترحت بعض تلك البلدان. ويؤكد تدهور

للأسلحة النووية بتحديث ترساناتها. وبالإضافة إلى ذلك، تقيد التقارير بأن إحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية تقوم بتوسيع ترسانتها، منتهكة بذلك التزاماتها وتعهداتها بموجب معاهدة عدم الانتشار. وتواصل دول أخرى حائزة للأسلحة النووية زيادة مخزوناتهما. فتجديد الحوار ضروري للتوصل إلى تفاهم مشترك بشأن صكوك تحديد الأسلحة في المستقبل.

ثالثا، يجب زيادة تعزيز القواعد التي تحكم الأسلحة النووية، وفي المقام الأول القاعدة المناهضة لاستخدامها. فنحن بحاجة إلى تأكيدات واضحة، الآن أكثر من أي وقت مضى، بأن الأسلحة النووية لن تستخدم مرة أخرى أبدا، لا سيما بالنظر إلى العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدامها. ولذلك سيكون من غير المتصور إلى حد كبير أن يكون استخدام الأسلحة النووية ممثلا للأحكام ذات الصلة من القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني. ويؤدي الحد من دور الأسلحة النووية وأهميتها في المذهب والسياسات العسكرية دورا هاما في منع استخدام تلك الأسلحة. ندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التشديد قدر الإمكان على ضبط النفس النووي في مذهبها.

ونحن بحاجة كذلك إلى تعزيز القاعدة المناهضة للتجارب النووية. ندعو جميع دول المرفق 2 المدرجة في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة من دون تأخير. ونردد ما أعرب عنه الأمين التنفيذي من قلق من أنه سيكون من المؤسف للغاية أن تنظر أي دولة موقعة في إلغاء تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الأمر الذي سيتعارض مع الزيادة المتجددة في التصديقات في السنوات الأخيرة. وبالمثل، ندعو إلى بدء المفاوضات التي طال انتظارها بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

رابعا، يجب علينا أن نلتزم بقاعدة عدم الانتشار. وتعرب سويسرا مرة أخرى عن خيبة أملها لعدم التوصل بعد إلى اتفاق بين جميع الأطراف بشأن العودة إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة. وندعو إيران مرة أخرى إلى التراجع عن الخطوات التي اتخذتها والعودة إلى التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة من

العسكري السري. إن رفض النظام الإسرائيلي الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع أنشطته النووية للضمانات يشكل تهديدا دائما للسلم والأمن الدوليين. وتلك الحالة لا تززع استقرار المنطقة فحسب، بل تقوض كذلك سلامة ومصداقية معاهدة عدم الانتشار والضمانات. وتتهدد تهديدات النظام ضد أنشطة إيران النووية السلمية النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية وميثاق الأمم المتحدة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدين تلك التهديدات بشدة.

وما فتئ النظام الإسرائيلي، بدعم من بعض الدول، يخلق ادعاءات لتحويل الانتباه عن ترسانته النووية. والبيان الذي أدلى به مؤخرا رئيس وزراء النظام في الجمعية العامة، والذي دعا فيه علنا إلى تهديد نووي ذي مصداقية ضد إيران (انظر A/78/PV.10)، يتطلب ردا دوليا قويا. ويجب على المجتمع الدولي أن يخضع ذلك النظام للمساءلة وأن يحثه على التخلي عن الأسلحة النووية، والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع منشآته النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتؤكد إيران التزامها الثابت بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من خلال أنشطة التحقق والرصد القوية الجارية. لقد كانت إيران ضحية للتخريب في صناعتها النووية السلمية وتتوقع من الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تدين تلك الأعمال والتهديدات.

وفي أعقاب انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة قبل خمس سنوات، استمرت الجزاءات غير القانونية. وقد حان الوقت لعكس المسار وإنهاء الضغط السياسي والنفسي على برنامج إيران النووي السلمي ورفع الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة. ويجب على المسؤولين عن تلك الظروف أن يكفوا عن أعمالهم غير المثمرة وأن يزيلوا جزاءاتهم غير القانونية.

وفي الختام، ستقدم إيران، بوصفها القائمة بالصياغة، مشروع قرار كل سنتين (A/C.1/78/L.17) بشأن متابعة التزامات نزع السلاح النووي المتفق عليها في المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم الانتشار.

السيدة معيان (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): لا تزال دول معينة تتأجر أسس تحديد الأسلحة وعدم الانتشار. فما يبدأ بانعدام عام للالتزام

الحالة الأمنية الدولية الحاجة الملحة إلى تنفيذ تلك الالتزامات بجدول زمني محدد. وقد انضمت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى معاهدة عدم الانتشار متوقعة ألا تُستهدف أو تُهدد بالأسلحة النووية. ولذلك، دعت الجمعية العامة، باعتمادها معاهدة عدم الانتشار، إلى النظر في اقتراح يطلب من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم ضمانات بأنها لن تستخدم الأسلحة النووية أو تهدد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. فمعاهدة عدم الانتشار تهدف إلى ضمان أمن جميع الدول، وليس الاحتكار النووي لقلّة مختارة.

وتتشدد إيران على أن الضمانة الوحيدة ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها هي إزالتها إزالة تامة ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منها وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وحتى ذلك الحين، يحق للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تتلقى ضمانات غير مشروطة وعالمية ولا رجعة فيها وذات مصداقية وملزمة قانونا بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد بها - وفي الوقت نفسه، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية ملزمة بتقديم تلك الضمانات. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يعطي الأولوية لوضع وثيقة تُجمل تلك الضمانات.

ويكتسي نزع السلاح النووي أهمية قصوى بالنسبة للمجتمع الدولي. ويتناقض انتشار الأسلحة والترسانات النووية مع الالتزامات الواضحة التي تعهدت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية. ومما يؤسف له أنه بعد خمسة عقود، لا تزال المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار تقف إلى أي تنفيذ. ويشكل التوسع في الترسانات النووية تهديدا خطيرا للسلم العالمي، مؤكدا على ضرورة وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها بشأن نزع السلاح بموجب المادة السادسة. ومن هذا المنطلق، فإن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي، بوصفها تحالفا عسكريا نوويا، هي الجهات المذنبة الرئيسية في إضعاف، بل والحيلولة دون إحراز، أي تقدم نحو نزع السلاح النووي.

وتعرب إيران، التي بادرت بفكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، عن قلقها البالغ إزاء برنامج إسرائيل النووي

تقديم إجابات كافية بشأن التحقيقات المتعلقة بنشاطها غير المعلن في مجال المواد النووية. وندعو المجتمع الدولي إلى مطالبة إيران بالتعاون مع الوكالة على النحو المحدد في مختلف تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقرارات مجلس المحافظين.

إن من المستحيل، بعد مشاهدة الفئاض التي ارتكبتها منظمة حماس الإرهابية في إسرائيل في الأسبوع الماضي، تخيل مدى الدمار الذي يمكن أن يسببه وكلاء إيران مثل حماس إذا تمت حمايتهم بمظلة نووية إيرانية.

وفي عام 2011، اعتمد مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية قرارا خلص إلى أن سورية غير ممثلة لاتفاق الضمانات. فوجود مفاعل نووي غير معلن عنه وغير خاضع للفتيش في سورية يمثل سابقة خطيرة لعدم الامتثال. ويظل هذا البند على جدول أعمال مجلس المحافظين مثيرا للقلق، وكذلك الأسئلة المفتوحة المتعلقة بطبيعة المواقع والمواد المحددة داخل سورية وحالة استعدادها.

وأخيرا، فإن تقرير هيئة نزع السلاح لعام 1999 (A/54/42) عن المبادئ التوجيهية والمبادئ المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ينص بوضوح على أنه ينبغي إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات "يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية" و "تتبعها جميع دول تلك المنطقة". وتتعارض المبادرات ذات الدوافع السيئة، من قبيل المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، مع المبادئ التوجيهية والأسس الراسخة لإنشاء أي مناطق خالية من الأسلحة النووية، فضلا عن أنها لا تجدي نفعاً.

ولأسف، وكما تجلى مرة أخرى خلال اليومين الماضيين، لا يزال الشرق الأوسط يغالب عدم الاستقرار والكراهية العميقة الجذور والإرهاب والعنف والرفض الأساسي لحق إسرائيل في الوجود وحق شعبها في العيش في سلام وأمن واستقرار. وفي مواجهة ذلك الواقع، يقع على عاتق إسرائيل التزام أساسي بحماية مدنييها ووجودها، ولا يمكنها الاعتماد إلا على نفسها للقيام بذلك. ولا تنوي إسرائيل أن

ويستمر بعدم الامتثال الصارخ للالتزامات القانونية الأساسية يقوض في نهاية المطاف الأساس الوطيد الذي يبني عليه الأمن الدولي. وتواصل إسرائيل دعم الجهود العالمية لعدم الانتشار النووي وتسهم في أنشطة السلامة والأمن النووي وعدم الانتشار، بما في ذلك في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وعلاوة على ذلك، فإن إسرائيل عضو في المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي وفي اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، بما في ذلك تعديل عام 2005، وتؤيد مدونة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لقواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها.

وتتمن إسرائيل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتشدد بإسهامها في نظام عدم الانتشار. ومع ذلك، فإن أي نظام لعدم الانتشار لا يكون فعالا إلا بقدر فعالية مستوى امتثال أعضائه. وللأسف، فإن معاهدة عدم الانتشار في حد ذاتها لا توفر علاجاً للتحديات الأمنية الفريدة في الشرق الأوسط، ناهيك عن الانتهاكات المتكررة للمعاهدة من قبل بعض الدول الأعضاء فيها. وقد وقعت أربع من الحالات الخمس للانتهاكات الخطيرة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، منذ دخولها حيز النفاذ، في الشرق الأوسط.

فعلى مدى عقود الآن، ظلت إيران تتقدم بسرعة في برنامجها النووي العسكري وتمتلك بالفعل كميات كبيرة من اليورانيوم العالي التخصيب، وهي مادة لا يوجد لها أي مبرر مدني على الإطلاق. وفي نفس الوقت، تتقدم إيران بشكل كبير في إنتاج معدن اليورانيوم، وتقوم بتطوير وتصنيع أجهزة طرد مركزي متقدمة.

إن العودة إلى إطار عمل متفق عليه مع السماح لإيران بالحفاظ على معرفتها وقدراتها لن يؤدي إلا إلى تخفيف الضغط عن إيران للامتثال لالتزاماتها والقانون الدولي. وقد أثبتت إيران بما لا يدع مجالاً للشك أنها تستخدم المفاوضات فقط كأداة لكسب الوقت في سعيها لاستكمال برنامجها النووي العسكري، الذي لم تتخل عنه مطلقاً.

وبالتوازي مع سعيها النووي، تواصل إيران انتهاك التزاماتها بموجب اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتتجنب

ويبعث الأمل في فنلندا بصفة خاصة التأييد شبه الإجماعي لضرورة زيادة الشفافية والمساءلة بشأن الالتزامات بالنهوض بنزع السلاح النووي. ونرى أن ذلك يبشر بخير كبير. فنحن بحاجة حقا إلى جعل زيادة الشفافية والمساءلة نتيجة رئيسية لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2026.

ونشعر بخيبة أمل وقلق إزاء قرار روسيا تعليق تنفيذها لمعاهدة ستارت الجديدة. وفي الوقت نفسه، تشتت روسيا اتخاذ المزيد من الخطوات في مجال الحد من الأسلحة النووية بالمطالبة بمجال نفوذ. وتلك المطالب من الأيام المظلمة للقرون السابقة لا تنتمي إلى القرن الحادي والعشرين. ويساورنا القلق من أن الاتحاد الروسي يقوم بتطوير ونشر أسلحة نووية جديدة ومزعزعة للاستقرار. وتوجه روسيا إلى إلغاء تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتفكر في العودة إلى التجارب النووية. وبالإضافة إلى ذلك، تزيد روسيا من تصعيد الحالة الأمنية في أوروبا وزعزعة استقرارها بنشر أسلحة نووية في بيلاروس. وذلك ليس سلوك دولة نووية مسؤولة - بل العكس.

ونتابع بقلق التوسع السريع للصين وتوزيع ترسانتها النووية. ومما يزيد من قلقنا عدم رغبة الصين في المشاركة بصورة مجدية في بناء أسلحتها النووية. ونحث الصين على أن تكون أكثر استجابة وشفافية بشأن هذه المسألة.

وفي مجال نزع السلاح النووي، يكتسي المضي قدما وتجنب التراجع أهمية أكبر من معرفة الوقت المحدد للوصول. وفي غضون ذلك، دعونا نتأكد من أن الأسلحة النووية لن تستخدم مرة أخرى مطلقا. **الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** لقد استنفدنا الوقت المتاح لنا لهذه الجلسة. ستجتمع اللجنة من جديد في الساعة 15/00 في غرفة الاجتماعات هذه لمواصلة المناقشات المواضيعية في إطار مجموعة الأسلحة النووية.

رُفعت الجلسة الساعة 13/00.

تعهد بأمنها القومي إلى الترتيبات العالمية، التي تشكل في واقعنا في الشرق الأوسط أساسا لانتهاكات أكثر من أي شيء آخر.

السيد فينانين (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): بالإضافة إلى البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/78/PV.11)، أود أن أدلي بالبيان التالي باسم فنلندا. وستنشر النسخة الكاملة من البيان على موقع اللجنة الأولى على الإنترنت.

لقد أيدت اللجنة الأولى والمجتمع الدولي، في عدة مناسبات، سعينا المشترك لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وذلك هدف نبيل ولكن يصعب تحقيقه. فتحقيقه يتطلب إرادة سياسية غير عادية والتزاما طويل الأجل. إن تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية يتطلب خطوات يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونزع السلاح عملية تدريجية تتطلب الاهتمام المناسب بالشواغل الأمنية المشروعة لجميع الدول المشاركة.

إن الحرب العدوانية الروسية في أوكرانيا والتهديدات الروسية باستخدام الأسلحة النووية تقوض الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي. وندعو الاتحاد الروسي مرة أخرى إلى إنهاء حربه ضد أوكرانيا وسحب قواته إلى روسيا واحترام سيادة أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا ووقف تهديداتها النووية المتهورة.

ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تخدم المجتمع الدولي بشكل جيد. وتظل معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية في النظام الدولي القائم على القواعد. فهي تشكل التزاما ملزما قانونا من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بالنهوض بنزع السلاح النووي. وقد حان الوقت لتحويل ذلك الالتزام إلى حقيقة واقعة.

لقد بدأت دورة الاستعراض الحادية عشرة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بداية جيدة في الصيف بالاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمؤتمر الاستعراض لعام 2026 واجتماع الفريق العامل المعني بزيادة تعزيز عملية الاستعراض. ولئن كانت هناك آراء متباينة بشأن الأولويات، فقد أبدت جميع الدول الأطراف التزاما قويا بالتنفيذ الكامل للمعاهدة.